



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى
عليه
وآله
وسلم

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

حكم البناء

على القبور

في الشريعة الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حكم البناء على القبور

كاتب:

المجمع العالمي لاهل البيت عليهم السلام

نشرت في الطباعة:

مجمع جهانى اهل بيت (عليهم السلام)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٦	حكم البناء على القبور
٦	اشاره
٦	مقدمه
٧	المسأله فى ضوء القرآن الكريم
١٣	المسأله فى ضوء السنه النبويه الشريفه
٢٦	المسأله فى ضوء الفقه السنى
٢٦	اشاره
٢٧	الاجماع المدعى فى كلام ابن تيميه و ابن بليهد
٣٩	روايه أبى الهياج الأسدى
٤٢	دعوى تسبيل البقيع فى كلام ابن بليهد
٤٤	المسأله فى ضوء نصوص أئمه أهل البيت
٤٥	المسأله فى ضوء الفقه الإمامى
٥١	الفتوى الشاذه و فجائع التطبيق
٥٦	الخلاصه
٥٦	پاورقى
٦٣	تعريف مركز

عنوان : حكم البناء على القبور في الشريعة الإسلاميه

پدیدآورندگان : مجمع جهانی اهل بیت (ع) (پدیدآور)

مقدمه

منذ زمن الرسول (صلى الله عليه وآله) وحتى أيام ابن تيميه المتوفى عام (٧٠٨هـ) وتلميذه ابن القيم المتوفى سنة (٧٥١هـ)، سبعة قرون ونصف مضت على المسلمين وهم لا يعرفون في أمورهم الشرعيه مسأله تثير التشنج والخصومه بينهم باسم مسأله البناء على القبور، حتى جاء ابن تيميه فأفتى بعدم جواز البناء على القبور. حيث كتب، يقول: «اتفق أئمه الإسلام على أنه لا يشرع بناء هذه المشاهد التي على القبور، ولا يشرع اتخاذها مساجد، ولا تشرع الصلاة عندها... الخ» [١]. ثم جاء بعده ابن القيم الجوزيه حيث كتب، يقول: «يجب هدم المشاهد التي بُنيت على القبور، ولا يجوز ابقاؤها بعد القدره على هدمها وابطالها يوماً واحداً» [٢]. ثم جاء بعدهم محمد بن عبدالوهاب المتوفى سنة (١٢٠٦هـ) فحوّل التشدد والخشونه إلى مذهب فقهي يعتمد على التكفير والالتهام بالشرك والتهديد بهدر الدم وسبى الذراري لكل من ارتكب سبباً من أسباب التكفير عنده، وما أكثرها! بل ولكل من خالفه في تكفير المتهمين بالكفر عنده. ويُعد اعتناق حاكم الدرعيه محمد بن سعود لأفكار محمد بن عبدالوهاب، أهم عامل أدى إلى ذيوعتها وانتشارها وتجميع القوى البدويه من أجل نصرتها وتطبيقها والسعي لحمل المناطق المجاوره على التقيّد بها. ومنذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا أصبحت مسأله بناء المشاهد على القبور من أبرز ما يشنّ به الوهابيون على سائر المسلمين، وسيفاً يُشهر للالتهام بالكفر والشرك، وسبباً من أسباب الصراع وضياع وحده المسلمين. ونظراً لأهميه هذه المسأله وحساسيتها الشديده، فقد تكفلت هذه الدراسه ببحثها من جهاتها المختلفه، ورائدنا فيها هو بيان الحقيقه ودرء خطر

التمزق عن المسلمين، ومكافحه نزعه التكفير بينهم، وحمايه وحدتهم وشوكتهم من التصدع.

المسألة في ضوء القرآن الكريم

إذا جئنا إلى القرآن الكريم نستنتق رأيه في المسألة محل البحث، نجد فيه جملة من الآيات التي تساعدنا على استخلاص الموقف القرآني بشأنها؛ وهي: ١ - قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ أَعْتَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا إِذْ يَتَنَزَّلُ عَنَّا بِآيَاتِنَا أَنبِئُوكَ أَنَّكَ مُبْرَأٌ مِّنَّا بِالْحَقِّ بِأَن يَتَذَكَّرَ لَنبَذَنَّا وَرَدَّكَ بِرَأْسِكَ مِمَّا أُمِرْتَ بِالنَّاصِيَةِ فَتَقَطَّ رَوِجُكَ فِي الْكِبَرِ أَذَىٰ لِّكَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ وَأَنَّكَ مَكِينٌ مِّنَ اللَّهِ فَاعْبُدْهُ وَذَكَرْ يَوْمَ تَأْتِي السَّحَابَ مَوْبِقًا وَأَنبِئُوكَ أَنَّكَ مُبْرَأٌ مِّنَّا بِالْحَقِّ بِأَن يَتَذَكَّرَ لَنبَذَنَّا وَرَدَّكَ بِرَأْسِكَ مِمَّا أُمِرْتَ بِالنَّاصِيَةِ فَتَقَطَّ رَوِجُكَ فِي الْكِبَرِ أَذَىٰ لِّكَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ وَأَنَّكَ مَكِينٌ مِّنَ اللَّهِ فَاعْبُدْهُ وَذَكَرْ يَوْمَ تَأْتِي السَّحَابَ مَوْبِقًا) [٣].

وجه الاستدلال بالآية أنها أشارت إلى قصه أصحاب الكهف، حينما عثر عليهم الناس فقال بعضهم: بنى عليهم بُنياناً، وقال آخرون: لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِداً. والسياق يدل على أن الأول: قول المشركين، والثاني: قول الموحدين، والآية طرحت القولين دون استنكار، ولو كان فيهما شيء من الباطل لكان من المناسب أن تشير إليه وتدل على بطلانه بقريته ما، وتقريرها للقولين يدل على إمضاء الشريعة لهما، بل إنها طرحت قول الموحدين بسياق يفيد المدح، وذلك بدليل المقابلة بينه وبين قول المشركين المحفوف بالتشكيك، بينما جاء قول الموحدين قاطعاً (لَنَتَّخِذَنَّ) نابعاً من رؤيه إيمانيه، فليس المطلوب عندهم مجرد البناء، وإنما المطلوب هو المسجد. وهذا القول يدل على أن أولئك الأقسام كانوا عارفين بالله معترفين بالعبادة والصلاه. قال الرازي في تفسير (لَنَتَّخِذَنَّ عليه مسجداً) نعبد الله فيه، ونستبقى آثار أصحاب الكهف بسبب ذلك المسجد [٤]. وقال الشوكاني: ذكر اتخاذ المسجد يُشعر بأن هؤلاء الذين غلبوا على أمرهم هم المسلمون، وقيل: هم أهل السلطان والملوك من القوم المذكورين، فإنهم الذين يغلبون على أمر من عداهم، والأول أولى. قال الزجاجي: هذا يدل على أنه لما ظهر أمرهم غلب المؤمنون بالبعث والنشور، لأن المساجد للمؤمنين [٥]. وإذا

بقينا نحن والآيه فقط فهي تتناول قبور نخبه من الصالحين الذين بلغ علو شأنهم حدًا بحيث أصبحوا موضعاً لعنايه القرآن الكريم ومدحه لهم وذكره إياهم، وهي تفيد في نتيجهتها جواز الصلاه عند قبورهم، وجواز بناء المساجد والمشاهد عليها. ومما لا شك فيه أن شأن الأنبياء والأئمه (عليهم السلام)، أرفع من شأن أولئك الفتيه من النخبه الصالحه، فإذا جازت الصلاه في قبور هؤلاء والبناء عليها، فبالأولى جواز ذلك بالنسبه إلى الأنبياء والأئمه (عليهم السلام). ٢ _ قوله تعالى: (ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ) [٦]. والاستدلال بالآيه يتم بعد بيان أمرين: ألف _ ما هو معنى ومفهوم الشعائر؟ ب _ هل أن قبور الأنبياء والأولياء من الشعائر؟ وهل أن تعظيمها والبناء عليها من شعائر الله؟ أما الأمر الأول: فالشعائر: جمع شعيره، قال الشيخ الطبرسي في مجمع البيان: «الشعائر: المعالم للأعمال، وشعائر الله: معالمه التي جعلها مواطن العباده، وكل معلم لعباده من دعاء أو صلاه أو غيرهما فهو مشعر لتلك العباده، وواحد الشعائر شعيره، فشعائر الله أعلام متعبداته، من موقف أو مسعى أو منحرف، من شعرت به، أى علمت. قال الكمي: نقلهم جيلاً فجيلاً نراهم شعائر قربان بهم يتقرب [٧]. وقد استخدم القرآن الكريم هذه الكلمه ثلاث مرّات عدا هذه الآيه، ففي سوره البقره، قال تعالى: (إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ) [٨]، فبين مصداقين من مصاديق الشعائر الإلهيه، وفي سوره الحج بين مصداقاً آخر، إذ قال سبحانه: (وَالْبَيْدْنَ جَعَلْنَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ) [٩]. وفي سوره المائده، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ...) [١٠]. فيتلخص من ذلك أن القرآن

الكريم يبين في آيتين ثلاثه مصاديق للشعائر الإلهيه كلها مرتبطه بالحج، ونهى في آيه أخرى عن الاستخفاف بها، وأمر في آيه رابعه بتعظيمها. وهذه الآيات وإن كانت وارده في الحج إلا أنها مع ذلك لم تطرح مفهوماً خاصاً به، وإنما طرحت مفهوماً عاماً ينطبق على مصاديق عديده أشارت تلك الآيات إلى بعضها ممّا له صله بالحج، ولم تفد أنها مصاديق حصريه لا ينطبق مفهوم الشعائر إلا عليها خاصه. بل إنها على العكس من ذلك اشتملت على ما يفيد عدم الانحصار، فأيه الصفا والمروه، قالت إنهما: (من شعائر الله) وآيه البُدن، قالت: (جعلناها لكم من شعائر الله) بما يفيد أن مفهوم الشعائر عام، وأن هذه بعض مصاديقها كما هو المستفاد من حرف «من» الدال على التبويض، كما أن آيه تعظيم الشعائر تناولتها بما هي مفهوم عام وحثت على تعظيمها، وهكذا آيه (لا تحلّوا شعائر الله...). قال العلامة الطباطبائي: «الشعائر: جمع شعيره وهي العلامه، وشعائر الله الأعلام التي نصبها الله تعالى لطاعته...» [١١]. وقال الفخر الرازي: «وأما شعائر الله فهي أعلام طاعته، وكلّ شيء جعل علماً من أعلام طاعه الله فهو من شعائر الله.. وشعائر الحج معالم نسكه.. ومنه الشعائر في الحرب، وهو العلامه التي يتبين بها إحدى الفئتين من الأخرى، والشعائر جمع شعيره، وهو مأخوذ من الإشعار الذي هو الاعلام..» [١٢]. وقال في مورد آخر: «واعلم أن الشعائر جمع، والأكثر على أنها جمع شعيره. وقال ابن فارس: واحدها شعاره، والشعيره فعيله بمعنى مفعله، والمشعره المعلمه، والإشعار الإعلام، وكل شيء أشعر فقد أعلم، وكل شيء جعل علماً على شيء أو علم بعلامه جاز أن يسمى شعيره، فالهدى الذي يهدى إلى مكه يسمى شعائر، لأنها معلمه

بعلامات داله على كونها هدياً. واختلف المفسرون في المراد بشعائر الله، وفيه قولان: الأول: قوله: (لا تحلوا شعائر الله) أى لا تخلوا بشيء من شعائر الله وفرائضه التى حدّها لعباده وأوجبها عليهم، وعلى هذا القول فشعائر الله عام فى جميع تكاليفه، غير مخصوص بشيء معين، ويقرب منه قول الحسن: شعائر الله دين الله. والثانى: أن المراد منه شيء خاص من التكاليف، وعلى هذا القول ذكروا وجوهاً: (الأول): المراد لا- تحلوا ما حرّم الله عليكم فى حال إحرامكم من الصيد.. (والثانى): قال ابن عباس: إن المشركين كانوا يحجّون البيت ويهدون الهدايا ويعظمون الشعائر وينحرون، فأراد المسلمون أن يغيروا عليهم، فأنزل الله تعالى: (لا تحلوا شعائر الله). الثالث: قال الفراء: كانت عامّة العرب لا يرون الصفا والمروه من شعائر الحج ولا يطوفون بهما، فأنزل الله تعالى: لا تستحلوا ترك شيء من مناسك الحج واثتوا بجميعها على سبيل الكمال والتمام. الرابع: قال بعضهم: الشعائر هى الهدايا تطعن فى أسنامها وتقلّم ليعلم أنها هدى، وهو قول أبى عبيده، قال: ويدل عليه قوله تعالى: (وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ) هذا عندى ضعيف لأنه تعالى ذكر شعائر الله ثم عطف عليها الهدى، والمعطوف يجب أن يكون مغايراً للمعطوف عليه» [١٣]. فأتضح أن تخصيص الشعائر بمصاديق محدّده لا- يتسق مع الشواهد القرآنية، وأنّ سياق الآيات يساعد على كونها مفهوماً عاماً يقبل الانطباق على كل أمر يكون علامه على الدين ومعلماً من معالمه. هذا تمام الكلام فى الأمر الأوّل. أما الأمر الثانى: فإنّ الصفا والمروه إن كانت من شعائر الله فمما لا- شكّ فيه أن أموراً أخرى كثيره يصدق عليها هذا العنوان لكونها من علامات الدين ومعالمه، وليس لنا أن نتوقّع

من القرآن الكريم أن يستقصى كل مصاديق هذا العنوان ويطلق على كل واحد منها تسميه الشعائر، حتى يكون الأمر توقيفياً لا نتعداه إلى غيره ممّا يشترك معه في ملاك واحد، بل إنّ القرآن الكريم أشار إلى المفهوم العام للشعائر وحدّد بعض مصاديقه، ولم يدل دليل منه على أن المصاديق المذكوره فيه حصريه توقيفيه، وظل المفهوم سارياً في كل مصداق ينطبق عليه، فصح أن تكون الكعبه والمسجد النبوى، وأصول الشريعه من الصوم والصلاه والحج والزكاه، وأعلام الدين ورموزه من الأنبياء والمرسلين (عليهم السلام) من جمله شعائر الله، التي يجب تعظيمها والامتناع عن الاستخفاف بها. وممّا لاشكّ فيه أن شخص النبي الأَـعظم (صلى الله عليه وآله) هو من أعظم هذه الشعائر والمعالم، وأنّه أبرز من يجب تعظيمه منها، ويُلحق به من كان له موقع في رساله ومزيه في الدين، بحيث يُعدّ علماً من أعلام الهدايه ويكون تعظيمه تعظيماً للدين. ومادام التعظيم يعود في أصله إلى الدين لا إلى شخص النبي (صلى الله عليه وآله)، فمقتضى ذلك عدم تقييده بظرف معيّن، فيكون التعظيم مطلوباً في زمان حياه النبي (صلى الله عليه وآله) وبعد وفاته، وممّا لاشكّ فيه أن تعظيم النبي (صلى الله عليه وآله) الذي هو من أبرز مصاديق تعظيم شعائر الله سبحانه، يكون في زمان ما بعد حياته (صلى الله عليه وآله) بصور متعدده طبقاً لما هو المتعارف بين العقلاء، كالاحتفال بذكرى مولده الشريف، وصيانه الآثار التاريخيه المتعلقة به من خطر الاندثار، والحرص على إبقائها حيّه ماثله أمام الأجيال المتعاقبه. ويبدو من بعض الشواهد أنّ الشريعه الإسلاميه قد راعت هذا الجانب في بعض أحكامها، كحكمها بلزوم الصلاه على النبي وآله في بعض الموارد، والاستحباب المؤكّد في أكثر الموارد، وحكمها بأداء السلام والتحيه عليه (صلى الله

عليه وآله) في الفصل الأخير من الصلاة، وإلزام المؤمنين بموَدّه قربه، حيث يلاحظ في مجموع هذه الأحكام عدّه عناصر، يأتي في مقدمتها تعظيم النبي (صلى الله عليه وآله) الذي هو من حيث الأصل تعظيم للإسلام والدين وليس تعظيماً لشخص معين. وحينئذ، فتعهد قبر النبي (صلى الله عليه وآله) بالبناء والعمران ونحو ذلك، ممّا يلتزم تمام الالتئام مع الاتجاهات العامه للشريعة الغزّاء في إحياء شعائر الله وتعظيم النبي (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته، وحيث إن شخص النبي (صلى الله عليه وآله) ليس هو العنصر الملحوظ في هذه الاتجاهات، وإنما العنصر الملحوظ فيها تعظيم شأن الدين والرساله، وهو عنصر قائم في زمان حياه النبي (صلى الله عليه وآله) وزمان ما بعد حياته، في النبي وفي سائر أعلام الهدايه من أئمه أهل البيت (عليهم السلام)، بل حتّى في الصّالحاء والأولياء والعلماء الأبرار من كل زمان ومكان، لذا فإنّ حكم التعظيم لا يختصّ بشخص النبي ولا بزمان حياته (صلى الله عليه وآله)، المتبادر من اطلاق: (وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ) وإن كان النبي (صلى الله عليه وآله) ومن بعده أهل بيته هم المصاديق البارزه لذلك. ٣ _ قوله تعالى: (قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى) [١٤]. وهذه الآيه أوضح من أن تحتاج إلى بيان، فهي تدل على أن محبّه قربي الرسول واجب على الأئمه الإسلاميه، كوجوب دفع الأجر للعامل على من أسدى له عمل معيّن. وهو وجوب مطلق لم يقيد بزمان دون آخر، ولا مكان دون مكان، ولا كيفيه دون أخرى، ومقتضى ذلك وجوب إبراز هذه الموَدّه في كل مكان وزمان وبكلّ الكيفيات والأشكال المتعارفه، وممّا لا شكّ فيه أن تعهد قبر شخص ما بالبناء والإعمار والتجديد من جمله المصاديق

العرفيه لهذه المودّه، بحيث لو أن شخصاً ما لم يظهر طيله حياته محبته لآل الرسول (صلى الله عليه وآله) بالاشكال الأخرى، لكان واجباً عليه اظهارها من خلال تأديه هذا الشكل، باعتباره المصداق الذى ستبرأ به ذمته من عهده التكليف الشرعى بمحبته آل الرسول (صلى الله عليه وآله)، وبهذا يتضح أن البناء على قبور الأئمه (عليهم السلام)، ليس جائزاً ولا مستحباً فقط، وإنما قد يكون فى بعض الحالات واجباً أيضاً. وهذا سلوك ذائع منتشر بين الأمم والمجتمعات البشريه، أنهم يعبرون عن وفائهم وولاءهم لقادتهم ومؤسسى حضاراتهم بتشيد الأضرحة على قبورهم، وتعهدا المستمر بالزياره والعمران والصيانه، وإهداء أكاليل الزهور إليها، وبناء النصب التذكاريه لهم. فيتلخص من البحث فى هذه الآيات الثلاث، أن مسأله البناء على القبور تحضى بدعم قرآنى أكيد يتمثل فى ثلاث آيات، ليس هناك ما يناقضها فى الدلاله من شواهد القرآن وآياته، مع ملاحظه أن هذه الآيات الثلاث تتناول فى دلالتها قبور الأولياء والعظماء ممن يعدون رموز الدين ومعالم الرساله، ولا تشمل سواهم من سائر الناس.

المسأله فى ضوء السنه النبويه الشريفه

وإذا جئنا إلى السنّه النبويه وجدناها تنطوى على مجموعه من الآثار تختلف فى دلالتها، إلا أنها مع ذلك ليس فيها ما يساعد على القول بحرمه البناء على القبور، وهانحن نستعرض أشهر هذه الآثار وناقشها واحداً تلو الآخر. منها: ما روى عن على (عليه السلام) أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان فى جنازه فقال: «أيكم ينطلق إلى المدينه فلا يدع بها وثناً إلا كسره، ولا قبراً إلا سواه، ولا صوره إلا -لطخها؟ فقال رجل: أنا يا رسول الله، فانطلق فهاب أهل المدينه فرجع، فقال على: أنا أنطلق يا رسول الله، قال: فانطلق، ثم رجع فقال: يا رسول الله لم أدع بها وثناً

إلا- كسرتة ولا قبراً إلا سويته ولا صورته إلا لطحته» [١٥]. والذي ينظر في هذه الروايه بعين التحقيق يجدها محفوفه بالشكوك من عده جهات: أهمها غموض الظرف الزماني أو المكاني للحادثه، فإن هذه الحادثه لا تنسجم مع فتره ما قبل الهجره بحيث يبعث النبي من مكه إلى المدينه من يحطم الأصنام فيها، لأن الظروف في مكه لم تكن تسمح للنبي (صلى الله عليه وآله)، بتشيع من يموت من المسلمين، والظاهر من الحديث المذكور، أن النبي (صلى الله عليه وآله) تحدث مع أصحابه بلهجه الحاكم الذي يملك قدره سياسيه كافيه، بحيث يستطيع فرد مبعوث عنه أن يقوم بعمل من قبيل تحطيم الأصنام وتسويه القبور وتلطبخ الصور في المدينه. فلا بد وأن تكون الحادثه قد وقعت في سنوات الهجره إلى المدينه والإقامه فيها يوم كانت للنبي (صلى الله عليه وآله) دوله وقدره سياسيه نافذه. ولكننا إذا دققنا في الخبر وجدناه لا ينسجم مع هذه الفتره. فمقتضى الخبر أن الأصنام لازالت موجوده في المدينه، بينما المعروف أن أهل المدينه من الأوس والخزرج قد أسلموا منذ الوهله الأولى وأن سلطه النبي (صلى الله عليه وآله) كانت متوطده الأركان فيها، باستثناء ما كان من عمل المنافقين، ولم يعرف عن المنافقين مظاهر وثنيه، وحينئذ لا معنى لقول الراوى عن المبعوث الأول للنبي (صلى الله عليه وآله)، أنه هاب أهل المدينه فرجع، فهل كان أهل المدينه على هذا الحد من التمسك بالوثنيه، بحيث يهابهم هذا المبعوث النبوى؟ وهل فى التاريخ ما يشهد لمثل هذا القول؟ وإذا كانت الحاله بهذه الدرجه فمكافحتها تتطلب عملاً أوسع من جهد شخص واحد، فكيف نتصور أن شخصاً واحداً يُطلب منه أن يقوم بعمل واسع وحساس من هذا القبيل؟ وكيف نصدق أن شخصاً واحداً

قد قام بذلك فعلاً ورجع في ساعات قلائل على ما هو الظاهر من الروايه؟ ومن الممكن أن نتصور أن أهل المدينة قد تقبلوا من المبعوث النبوي تحطيم الأصنام، لكنهم من المستبعد جداً أن يتقبلوا منه بهذه السهوله تلطيف التماثيل والتصرف في قبور آباءهم وأجدادهم. فهذه مسأله عاطفيه حساسه لا تدعن لها النفوس إلا بعد تمهيد وترويض وإعداد سابق، ومن المؤلف جداً أن يحصل فيها في بادئ الأمر إنكار واعتراض، بينما يظهر من كلام الراوي أن المبعوث النبوي قد جاب المدينة وحطم الأصنام ولطخ التماثيل وغير حاله القبور لوحده في ساعات قلائل دون اعتراض أحد من الناس، خلافاً لما هو المعروف من عدم وجود أصنام في المدينة أيام وجود النبي فيها، وعدم قدره شخص واحد على القيام بمثل هذا العمل، وعدم كفايه الساعات القلائل لإنجازه، وعدم اذعان النفوس لمثل هذا الأمر بالتصرف في القبور بمثل هذه السهوله والتسليم السريع. وقد يكون هيب المبعوث الأوّل ونكوله عن الإقدام لأجل هذه الجبهه، وهو يشهد لحساسيه أهل المدينة تجاه عمل يمس قبور أسلافهم وذويهم، ومقتضى هذا الشاهد أن يواجه المبعوث الثاني شيئاً من اعتراض الناس، وأن يكون عمله مقروناً بشيء من الصخب والضجيج، وأن يراجعوا النبي (صلى الله عليه وآله) في هذا الأمر بعد ذلك وأن يشتهر الأمر ويذيع بين الرواه والمؤرخين، ولا تنحصر روايته بالإمام علي (عليه السلام) كما في مسند أحمد، وسيأتي الحديث عن روايه مشابهه وردت في مصادر الإماميه لدى دراستنا للمسأله في ضوء نصوص أئمه أهل البيت (عليهم السلام). إن الإمام علي (عليه السلام) قد بعث في أيام حكومته في الكوفه أبا الهياج الأسدي، وهو رئيس شرطته، ليقوم بمثل هذه المهمه في الكوفه. قال أحمد بن حنبل: حدثنا وكيع، حدثنا

سفيان عن حبيب عن أبي وائل عن أبي الهياج الأسدي، قال: قال لي علي (عليه السلام): «أبعثك علي ما بعثني عليه رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته ولا قبراً مشرفاً إلا سويته» [١٦]. وأبو الهياج الأسدي هو صاحب شرطه الإمام آنذاك، وإيصال المهمه إليه يعنى ايكالها إلى قوى مسلحة كافيها، وهذا هو المتناسب مع هذه المهمه. ومن الطبيعي أن تنتقل التشكيكات من الروايه السابقه إلى روايه أبي الهياج لاعتمادها على تلك، وحيث لم نقبل تلك لتطرق الشك إليها من جهات متعدده، فمن الطبيعي أن لا تقبل روايه أبي الهياج الأسدي المبتنيه عليها، لأن الإمام علي (عليه السلام) ربط بين أمره لأبي الهياج بهذه المهمه وبين أمر النبي (صلى الله عليه وآله) له بمثلها في المدينه في حادثه تشييع الجنازه، وما يجرى من التشكيك على تلك ينسحب على هذه، إضافة إلى ما يعترى روايه أبي الهياج من ضعف خاص بها، وذلك لثبوت ضعف اثنين من روايته عند أئمه الجرح والتعديل من أهل السنه، وهما سفيان الثوري وحبيب بن أبي ثابت. فقد قال الذهبي عن سفيان: أنه كان يدلس عن الضعفاء [١٧]. وقال ابن حجر: قال ابن المبارك: حدث سفيان بحديث فحجته وهو يدلس، فلما رأني استحيى وقال: نرويه عنك؟ [١٨]. وقال في ترجمه يحيى بن سعيد بن فروخ: قال أبو بكر وسمعت يحيى يقول: جهد الثوري أن يدلس على رجلاً ضعيفاً فما أمكنه [١٩]. والتدليس هو أن يروي عن رجل لم يلقه وبينهما واسطه فلا يذكر الواسطه. وقال أيضاً في ترجمه سفيان: قال ابن المديني عن يحيى بن سعيد: لم يلق سفيان أبا بكر بن حفص ولا حيان بن

إياس، ولم يسمع من سعيد بن أبي البردة، وقال البغوي: لم يسمع من يزيد الرقاشي، وقال أحمد: لم يسمع من سلمه بن كهيل حديث المسائيه [٢٠] يضع ماله حيث يشاء، ولم يسمع من خالد بن سلمه بتاتاً ولا من ابن عون إلا حديثاً واحداً [٢١]. وهذا تصريح من ابن حجر بكون الرجل مُدَلَّساً، ربّما يروى عن أناس يوهّم أنّه لقيهم ولم يلقهم ولم يسمع منهم. أما حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار، فقد قال ابن حبان عنه أنّه: كان مدلّساً، وقال العقيلي: غمزه ابن عون، وقال القطان: له غير حديث عن عطاء، لا يُتابع عليه وليست محفوظه. وقال ابن خزيمة في صحيحه: كان مدلّساً [٢٢]. وقال ابن حجر أيضاً في موضع آخر: كان كثير الإرسال والتدليس، مات سنة (١١٩ هـ). ونقل عن كتاب الموضوعات لابن الجوزي من نسخه بخط المنذرى أنّه نقل فيه حديثاً عن أبي بن كعب في قول جبرئيل: لو جلست معك مثلما جلس نوح في قومه ما بلغت فضائل عمر، وقال: لم يُعَلِّه ابن الجوزي إلا بعبد الله بن عمّار الأسلمي شيخ حبيب بن أبي ثابت [٢٣]. هذا ما ورد في كتب الرجال في جرح اثنين من رواه الحديث، أما أبو وائل الأسدي شقيق ابن سلمه الكوفي، فقد كان منحرفاً عن عليّ بن أبي طالب، قال ابن حجر: قيل لأبي وائل: أيهما أحبُّ إليك عليّ أم عثمان؟ قال: كان عليّ أحبّ إليّ ثم صار عثمان [٢٤]. ويكفي في قدحه أنّه كان من ولاء عبيدالله بن زياد، قال ابن أبي الحديد: قال أبو وائل: استعملني ابن زياد على بيت المال بالكوفه. هذا كلّه حول سند الروايه وهؤلاء رواتها،

ولو ورد فيهم مدح فقد ورد فيهم الذم أيضاً، وعند التعارض يقدم الجرح على المادح فيسقط الحديث عن الاستدلال. ويكفي أيضاً في ضعف الحديث أنه ليس لراوييه أعنى أبا الهياج في الصحاح والمساند حديث غير هذا، فكيف يستدلّ بحديث يشتمل على المدلسين والمضعفين؟ وغايه ما تدلّ عليه هاتان الروايتان لزوم تسوية القبور، ولا تدلان على منع بناء الأضرحة والقباب عليها، ولو قلنا بدلالتهما على لزوم تسوية القبور مع الأرض لكان ذلك مما يتنافى مع سيره المسلمين منذ الصدر الأول، كما سيأتي توضيحه، وحتى اليوم، باستثناء ما جاء به ابن تيمية وأتباعه في القرن الثامن الهجري وما بعده، وسيأتي أن المذاهب الأربعة لأهل السنّة لا تقول بما يقوله ابن تيمية من لزوم تسوية القبور بالأرض، بل ترى استحباب ارتفاع تراب القبر بمقدار شبر عن الأرض [٢٥]. وكل ذلك يدعونا إلى حمل الحديثين المذكورين على معنى محتمل آخر غير التسوية مع الأرض، وهو التسوية بمعنى التسطیح في مقابل التسنيم، ولذا قال القرطبي معلقاً على الحديث: «قال علماؤنا: ظاهره منع تسنيم القبور ورفعها وأن تكون لاطئه، وقد قال به بعض أهل العلم، وذهب الجمهور إلى أن هذا الارتفاع المأمور بازالته هو ما زاد على التسنيم ويبقى للقبر ما يعرف به ويحترم، وذلك صفة قبر نبيّنا محمد (صلى الله عليه وآله)، وقبر صاحبيه رضى الله عنهما على ما ذكر مالك في الموطأ وقبر أبينا آدم (عليه السلام) على ما رواه الدارقطني» [٢٦]. وحينئذ، فعلى فرض صحة الحديثين وثبوت نسبتهم إلى النبي (صلى الله عليه وآله) لا بد من تأويلهما تأويلاً يتناسب مع سيره القطعيه للمسلمين منذ أيام النبي (صلى الله عليه وآله) في المدينة وحتى أيامنا هذه، ولو وجب علينا العمل بكلام السلفيه

لكان أوّل ما يجب القيام به هدم قبر النبي (صلى الله عليه وآله) وصاحبيه، والتسطيح هو التأويل المناسب الذى ركن إليه كثير من علماء المذاهب الأربعة كما سيأتى. بعد مناقشه هاتين الروايتين نأتى إلى مناقشه طائفه من الروايات التى ذكر فيها نهى النبي (صلى الله عليه وآله) عن البناء على القبور واعتمد الوهابيون عليها فى الافتاء بحرمه البناء على القبور ووجوب هدم المشاهد المقامه عليها. وهى الروايات التى ذكر فيها أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قد نهى «أن يجصص القبر وأن يقعد عليه، وأن يُبنى عليه» وهذا الحديث قد رُوى عن جابر بأسانيد وامتون مختلفه [٢٧]، ورُوى مضمونه أيضاً عن أبى سعيد الخدرى وأم سلمه [٢٨]. وبعد طى البحث السندى فى هذه الروايات وقصر البحث على جانب المتن، لا بد من ملاحظه ما قرّره علماء الأصول من أن النهى حقيقه فى التحريم، وقد يُفسر بالكراهه إذا وجدت قرينه خاصه تصرفه عن التحريم. وإذا بقينا نحن وظاهر هذه الروايات فقط فهى ظاهره فى التحريم، إلا أن هناك قرينه خارجيه تصرفها عن ذلك وهو عمل الصحابه وسيره المسلمين القطعيه على تمييز القبر عن الأرض بارتفاع عنها بمقدار شبر، بلا نكير من أحد منهم حتّى جاء ابن تيميه فكان أوّل من أنكر ذلك، وهو فى القرن الثامن، دون أن يسبقه إلى ذلك أحد، ولو كان وفيّاً لمبدأه فى الرجوع إلى السلف فى هذه المسأله لكان عليه التسليم لما عليه الصحابه والتابعون من عدم حرمه البناء على القبر، وهذه كتب الحديث عند أهل السنّه من الصحاح والسنن والمسانيد لم يرد فى أى منها عنوان لباب من الأبواب باسم «تحريم البناء على القبور» وهذه السيره القطعيه تشكل قرينه على أن المسلمين

منذ الصدر الأوّل قد فهموا من النهى المذكور فى هذه الروايات على أنه نهى كراهه لا- تحريم. والكراهه بالعنوان الأوّل قد ترتفع إذا ما تزاومت مع عناوين ثانويه أكثر أهميه، كما إذا صار البناء على القبر سبباً لاجتماع الناس عند صاحب القبر لاطهار المودّه له والتأسى به والتأثر بسيرته الإيمانيه وحفظ الشعائر الإسلاميه، كما هو الشأن فى قبور الأنبياء والأئمه والأولياء التى غالباً ما تكون سبباً لهدايه الناس إلى الله سبحانه وتعالى. وهذه النتيجة تنسجم مع النتيجة التى تم استنباطها من آيه الشعائر وآيه المودّه وآيه اتّخاذ المسجد على قبور أهل الكهف التى أفادت بأن البناء على قبور الأنبياء والأئمه والأولياء _ دون عامه الناس _ موجب لتعظيم الشعائر الإلهيه واطهار المودّه لأهل البيت(عليهم السلام) وحفظ آثار الأولياء كمنارات للهدايه والتغيير والتذكير بالله سبحانه وتعالى. قال السيد محسن الأمين فى ردّه على الاستدلال بهذه الأحاديث لإثبات حرمة البناء على القبور ما نصّه: «.. ثالثاً: أن النهى أعم من الكراهه والتحرير، وهب أنه ظاهر فى التحريم، لكن كثره استعماله فى الكراهه كثره مفرطه، مضافاً إلى فهم العلماء منه الكراهه هنا يضعف هذا الظهور. قال النووى فى شرح صحيح مسلم: فى هذا الحديث كراهه تجصيص القبر والبناء عليه، وتحريم القعود، هذا مذهب الشافعى وجمهور العلماء.. (إلى أن) قال، قال أصحابنا: تجصيص القبر مكروه والقعود عليه حرام، وكذا الاستناد إليه والاتكاء عليه. وأما البناء فإن كان فى ملك البانى فمكروه، وإن كان فى مقبره مسبله فحرام، نصّ عليه الشافعى والأصحاب. قال الشافعى فى الأم: رأيت الأئمه بمكه يأمرّون بهدم ما بُنى، ويؤيد الهدم قوله: «ولا قبراً مشرفاً إلاّ سويته». انتهى. والحق الكراهه فى الكل، كما هو مذهب أئمه

أهل البيت (عليهم السلام) وفقهائهم، لعدم ظهور النهى فى مثل هذه المقامات فى التحريم مع كثره استعماله فى الكراهه كثره مفرطه، هذا إذا لم يترتب على بناء القبر منفعه ولم يكن تعظيمه من تعظيم شعائر الدين لكونه قبر نبي أو ولي أو نحو ذلك، لما ستعرف من توافق المسلمين من عهد الصحابه إلى اليوم على تعمير قبور الأنبياء والأولياء ومنها قبر النبي (صلى الله عليه وآله) وحجرتة التى دفن فيها، وكراهه البناء والتجسيص مذهب الشافعى كما عرفت، إلا أن يكون البناء فى مقبره مسبله، مع أن بعضهم قال: إن الحكمه فى النهى عن التجسيص كون الجص أحرق بالنار، وحينئذ فلا بأس بالتطين كما نصّ عليه الشافعى، انتهى. نقله السندي فى حاشيه سنن النسائي، وذلك يناسب الكراهه، لكن الشافعى حرم القعود، مع أنه مسوق مع البناء والتجسيص فى هذه الأخبار بسياق واحد، فالأولى فيه الكراهه ويدل عليها ما مر من الروايه عن على أنه كان يقعد على القبر، وكذلك حمل الشافعى عدم زياده التراب وعدم رفع القبر كثيراً على الاستحباب. قال السيوطى فى شرح سنن النسائي: قال الشافعى والأصحاب: «يستحب أن لا يزداد القبر على التراب الذى أُخرج منه» لهذا الحديث، يعنى حديث: «أو يزداد عليه» لئلا يرتفع القبر ارتفاعاً كثيراً. أما ما حكاه عن الأئمه أنه رأهم بمكه يأمرؤن بهدم ما يُبنى فلعله لزعمهم أنها مسبله، وقد عرفت فى جواب الدليل الثالث أنه لا دليل على الوقف والتسبيل، وأنه يجب حمل البانين على الصحه حتى يعلم الفساد، ولم يعلم، وحينئذ فيكون الهدم محرماً لأنه تصرف فى مال الغير بغير اذنه، أما ما أيد به النووى من قوله: ولا قبراً مشرفاً إلا سويته فلا تأيد فيه، لما

عرفت من أن المراد به النهى عن التسنيم وعدم جواز إرادته الهدم من التسويه، ومن ذلك يظهر أن استشهاد بعض الوهابيين فى رساله (الفواكه العذاب) بقول النووى، «قال الشافعى فى الأم... الخ» شاهد عليه لا له، فإنّ الشافعى يقول بكراهه البناء إذا كان فى ملكه، والوهابيون يحرمونه مطلقاً، وقد استشهاد صاحب الرساله أيضاً بكلام الأذرعى وابن كج الذى لا يرجع إلى دليل غير مجرد التهويل بقوله: إنه مضاهاه للجبابره والكفار، وأى فائده فى قال فلان وقال فلان. ومما مرّ - ويأتى - يظهر الجواب عن المحكى عن عمر من أمره بتنحيه القبه «أى الخيمه» عن القبر، وقوله: دعوه يظله عمله، فإنّه بعد تسليم ثبوته وحجّيته محمول على الكراهه أو صورته عدم النفع، فىكون تضييعاً للمال كما يرشد إليه قوله: دعوه يظله عمله، أى لا - نفع له فى ذلك وإنما ينفعه عمله. ويعارضه... روايه البخارى أنّه لما مات الحسن بن الحسن ضربت امرأته القبه على قبره سنه. رابعاً: أنّ هذه الأحاديث، مع الغض عن ضعف أسانيدها ودلالاتها واضطراب متنها، منصرفه إلى غير ما يكون تعميره وتشيدته والبناء فوقه من تعظيم شعائر الله وحرماته لكون صاحبه نبياً أو ولياً أو صالحاً، ولكونها بنيت لمصالح فى الدين مهمه، منها: أن تكون علامه ومنازلاً للقبر الذى ندب الشرع إلى زيارته وحفظاً له عن الاندراس، وقد علم رسول الله (صلى الله عليه وآله) قبر عثمان بن مظعون بصخره وضعها عليه. روى ابن ماجه بسنده عن أنس بن مالك، أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) أعلم قبر عثمان بن مظعون بصخره. قال السندى فى الحاشيه: أیوضع عليه الصخره ليتبين بها. وفى الزوائد: هذا إسناد حسن وله شاهد من حديث المطلب بن أبى وداعه

رواه أبو داود، انتهى. وفى وفاة الوفا [٢٩]: روى أبو داود بإسناد حسن عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن بعض الصحابة، لما مات عثمان بن مظعون ودفن، أمر النبي (صلى الله عليه وآله) رجلاً أن يأتي بحجر فلم يستطع حمله، فقام إليه رسول الله (صلى الله عليه وآله) وحسّر عن ذراعيه، قال الراوى: كأني أنظر إلى بياض ذراعى رسول الله (صلى الله عليه وآله) حين حسّر عنهما، ثم حمله فوضعه عند رأسه وقال: «أتعلم به قبر أخى وأدفن إليه من مات من أهلى»، قال: ورواه ابن شبيه وابن ماجه وابن عدى عن أنس، والحاكم عن أبي رافع، وروى قبل ذلك عن محمد بن قدامة عن أبيه عن جدّه: لما دفن النبي (صلى الله عليه وآله) عثمان أمر بحجر فوضع عند رأسه... الحديث. ثم حكى عن عبدالعزيز بن عمران أنه قال: سمعت بعض الناس يقول: كان عند رأس عثمان بن مظعون ورجليه حجران، وهو يرشد إلى جواز فعل كل ما يكون علامه ومناراً للقبر «قال» وعن شيخ من بنى مخزوم يدعى عمر قال: كان عثمان بن مظعون أول من مات من المهاجرين فلحد له رسول الله (صلى الله عليه وآله) وفضل حجر من حجاره لحدّه، فحمله رسول الله (صلى الله عليه وآله) فوضعه عند رجله، فلما ولى مروان بن الحكم المدينة مرّ على ذلك الحجر فأمر به فرمى به وقال: والله لا يكون على قبر عثمان بن مظعون حجر يعرف به فأتته بنو أميه فقالوا: بئسما صنعت، عمدت إلى حجر وضعه النبي (صلى الله عليه وآله) فرميت به بئسما عملت فمر به فليرد. فقال: أما والله إذا رميت به فلا يرد! ثم قال [٣٠]: وروى ابن زباله عن ابن شهاب وغيره أنّ

رسول الله (صلى الله عليه وآله) جعل أسفل مهراس [٣١] علامه على قبر عثمان بن مظعون ليدفن الناس حوله (إلى أن قال) فلما استعمل معاوية مروان بن الحكم على المدينة حمل المهراس فجعله على قبر عثمان، انتهى. وكفى بهذا الفعل دليلاً على ما كان عليه مروان من الاستهانه بالدين، وكأن الوهابيه فى هدمهم قبور الأئمه والصحابه والصالحين أرادوا الاقتداء به... وقد ورد أنّ فاطمه بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله) كانت تزور قبر حمزه ترثه وتصلحه وقد تعلمته بحجر، وذلك يدل على استحباب مرمة القبر وحفظه من الانداس وعمل ما يكون علامه ودليلاً عليه، فإذا ثبت استحباب ذلك فكلما كان أبلغ فى حفظه وعدم اندراسه كبناء القبه عليه كان أولى بالاستحباب، فإن هذا بمنزله العله المنصوصه، ومنه يعلم أن القبور يمتاز بعضها عن بعض بامتياز أصحابها فى الدين. وعدم بناء القباب ونحوها فى ذلك العصر للعسر الحاصل للمسلمين واحتياجهم إلى صرف الأموال إن وجدت فيما هو أهم، من الجهاد وإعاشه المسلمين، فلا يقاس به العصر المتأخر عن ذلك الذى اتّسعت فيه أحوال المسلمين، وكما كان النبى (صلى الله عليه وآله) وأصحابه يقنعون من العيش بالبلغه، وبيوتهم لا يطئه مبنيه باللبن وسعف النخل ومسجده المعظم عريش كعريش موسى، وخطبته فى الجمعه والعيد أولاً إلى جذع ثم عمل له منبر ولم يكن المنبر يمتاز كثيراً عن الجذع بغير الهيئه، فلما قويت شوكة الإسلام واتّسعت حال المسلمين واستولوا على كنوز كسرى وقيصر تغيرت حالهم فى اللباس والمأكل والمشرب والمسكن، ووسعوا المسجدين النبوى والمكى وأجادوا بناءهما وبناء الحجره الشريفه وسائر المساجد، ولم يكونوا بشيء من ذلك عاصين ولا مبدعين، كذلك بنوا على قبور عظماء الدين تعظيماً لشأنهم كما فهموه من أحكام دينهم

تصريحاً وتلويحاً. ولو سلمت الكراهه فى سائر القبور لا تسلم فى قبور الأنبياء وعظماء الشهداء كحمزه سيد الشهداء. ومنها: أن تكون حفزاً للقبير الذى ثبتت حرمة فى الشرع عن دخول الدواب والكلاب ووقوع القاذورات عليه، والقبور الشريفه اليوم فى البقيع وغيره بعدما ارتكبه الوهايون من الأعمال الوحشيه فى حقها معرض لذلك كله. ومنها: استغلال الزائرين بها من الحر والقر عند اراده الزياره والصلاه بجانبها التى ثبت رجحانها بشرف المكان والدعاء عندها وقراءه القرآن الذى ثبت أنه أرجى للإجابة وأوفر فى الثواب ببركتها وبركه من حل فيها، والتدريس فيها، والقاء المواعظ وغير ذلك من الفوائد، فهى بهذا الاعتبار داخله فى المواضع المعده للطاعات كالمساجد والمدارس والرباطات. ومنها: أن فى بنائها وتشبيدها تعظيماً لشعائر الإسلام وارغاماً لمنكريه. خامساً: أنها _ مع الغض عمياً ذكر _ مهجوره متروكه لم يعمل بها أحد من المسلمين قبل الوهايه ومن ضارعهم من عهد الصحابه إلى يومنا هذا، وما هذا حاله من الأحاديث لا يعمل به ولا يعول عليه ولو فرض صحه سنده باعتراف الوهايه فضلاً عن غيرهم، ففى الرساله الأولى من رسائل (الهديه السنّيه) المنسوبه لعبدالعزیز ابن محمد بن سعود [٣٢]: أن الحديث إذا شذ عن قواعد الشرع لا يعمل به، فإنهم قالوا: إن الحديث الصحيح الذى يعمل به إذا رواه العدل الضابط عن مثله من غير شذوذ ولا-عله، انتهى. وأى شذوذ عن قواعد الشرع أعظم من مخالفه عمل المسلمين من الصدر الأول إلى اليوم من الصحابه والتابعين وتابعى التابعين وسائر المسلمين، وأى عله أكبر من ذلك ومن عمل بها أو ببعضها لم يحملها إلا على الكراهه، أو خصها بما لا يكون تعميره من إقامه شعائر الدين كقبور الأنبياء

والأولياء والصالحين. أما عدم العمل بها فمن وجوه: أحدها: أن الكتابه المشتمل عليها بعضها لم يعمل بها أحد كما ستعرف في فضلها. ثانيها: أن قبور الأنبياء التي حول بيت المقدس، كقبر داود(عليه السلام) في القدس وقبور إبراهيم وبنيه إسحاق ويعقوب ويوسف(عليهم السلام)الذي نقله موسى(عليه السلام) من مصر إلى بيت المقدس في بلد الخليل، كلها مبنية مشيده قد بُني عليها بالحجارة العادية العظيمه قبل الإسلام وبقي ذلك بعد الفتح الإسلامي إلى اليوم. فعن ابن تيميه في كتابه (الصرط المستقيم): أن البناء الذي على قبر إبراهيم الخليل(عليه السلام) كان موجوداً في زمن الفتوح وزمن الصحابه، إلا أنه قال: كان باب ذلك البناء مسدوداً إلى سنه الأربعمائه. ولا شك أن عمر لما فتح بيت المقدس، رأى ذلك البناء ومع ذلك لم يهدمه، وسواء صح قول ابن تيميه أنه كان مسدوداً إلى الأربعمائه أو لم يصح لا يضرنا، لأنه يدل على عدم حرمة البناء على القبور، وقد مضت على هذا البناء الأعصار والدهور وتوالت عليه القرون ودول الإسلام ولم يسمع عن أحد من العلماء والصلحاء وأهل الدين وغيرهم قبل الوهايه أنه أنكر ذلك أو أمر بهدمه أو حرمه أو فاه في ذلك بينت شفه على كثره ما يرد من الزوار والمترددین من جميع أقطار المعموره. وبذلك يظهر بطلان زعم الوهايه! أن البناء على القبور حدث بعد عصر التابعين، وقول ابن بليهد: إنه حدث بعد القرون الخمسه» [٣٣]. وهكذا يتضح من مجموع ما تقدم عدم وجود مستند نبوي يساعد على القول بحرمة البناء على القبور.

المسأله في ضوء الفقه السنى

إشاره

وإذا جئنا إلى الفقه السنى متمثلاً بالمذاهب الأربعة والمذهب الظاهرى وجدناه بعيداً كل البعد عن فتوى السلفيه بتحريم البناء على القبور. ولكى

نميّز هذه الفتوى تمييزاً دقيقاً في ضوء مذاهب الجمهور، لا بد لنا من استحضار نصوص السلفيه وأدلتهم وإجراء مقارنة بينها وبين ما عليه هذه المذاهب. فقد مضى كلام ابن تيميه الذي يدعى فيه اتفاق «أئمة الإسلام على أنه لا يشرع بناء هذه المشاهد التي على القبور» وكلام ابن القيم، الذي يفتى فيه بوجود هدم المشاهد المشيده على القبور، وقال الشيخ عبدالله بن بليهد في جواب رساله وُجّهت إليه بهذا الشأن في عام (١٣٤٤ هـ) في المدينه المنوره: «أما البناء على القبور فهو ممنوع، إجماعاً لصحة الأحاديث الواردة في منعه، ولهذا أفتى كثير من العلماء بوجود هدمه، مستندين على ذلك بحديث على، أنه قال لأبي الهياج: أبعثك...» [٣٤]. وحصيله هذا الكلام ترجع إلى أدلّه ثلاثه، لا بد من مناقشتها في ضوء متبنيات مذاهب الجمهور _ فضلاً عن مذهب أهل البيت (عليهم السلام) _ وهي:

الاجماع المدعى في كلام ابن تيميه و ابن بليهد

وهو ادعاء غريب جداً عن الواقع بلحاظ التاريخ وبلحاظ الفقه الإسلامى معاً. فبلحاظ التاريخ نجد أنّ عمل المسلمين، من جميع المذاهب والبلدان والفئات والطبقات الاجتماعيه والسياسيه والثقافيه، قد تواصل على عدم الحرمة منذ صدر الإسلام وحتى الآن باستثناء ما ظهر من السلفيه في القرن الثامن الهجرى. كما تقدّم في ذكر قبور الأنبياء حول بيت المقدس التى حافظ عليها المسلمون بعد الفتح. يضاف الى ذلك ما هو معروف في بناء الحجره الشريفه النبويه ووجود المسجد على قبر حمزه في المائه الثانيه، وأن قبر سعد بن معاذ في دار ابن أفلح وأن عليه جنبه أى قبه في زمن عبدالعزيز بن محمد الذى هو من أهل المائه الثانيه بتصريح السمهودى [٣٥]. ويقول السيد محسن الأمين العاملى عن تاريخ البناء على القبور: «إنّها قد بنيت الأبنيه على القبور

فى عهد الصحابه ومن بعدهم، قبل المائه الخامسه وأولها قبر النبى (صلى الله عليه وآله) فإنه قد دفن فى حجره مبنيه ودفن فيها صاحبا. ويظهر من السيره النبويه لأحمد ابن زينى دحلان أن ذلك كان يشبه وصيه منه (صلى الله عليه وآله) حيث قال [٣٦]: واختلفوا فى موضع دفنه (صلى الله عليه وآله) فقال أبو بكر: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: «ما مات نبى قط إلا يدفن حيث تقبض روحه» فقال على (عليه السلام): «وأنا أيضاً سمعته»، رواه الترمذى وابن ماجه وفى روايه الموطأ «ما دفن نبى قط إلا فى مكانه الذى توفى فيه». انتهى. ولو كان البناء على القبور محرماً وواجب الهدم لهدمها الصحابه قبل دفنه (صلى الله عليه وآله) فيها أو دفنوه (صلى الله عليه وآله) فى مكان لا يبنى فيه، إذ لا يتصور فرق بين البناء السابق واللاحق، ولم يقل أحد بالفرق، ولو كانت بمنزله الأصنام _ كما يزعم الوهابيون _ لم يكن فرق بين البناء السابق واللاحق، مع أنهم قد بنوها لاحقاً، بنى عليها عمر بن الخطاب حائطاً وهو أول من بناها، وبنّت عائشه حائطاً بينها وبين القبور وكانت تسكنها وتصلى فيها قبل الحائط وبعده، وبذلك يبطل قولهم بعدم جواز الصلاه عند القبور، وبناها عبدالله بن الزبير ثم سقط حائطها فبناه عمر بن عبدالعزيز، ثم لما وسع المسجد فى خلافه الوليد بنى على البيت حظاراً، وفى روايه أنه هدم البيت الأول ثم بناه، وبنى حظاراً محيطاً به وتولى ذلك عمر بن عبدالعزيز وأزر الحجره بالرخام، ثم أعيد تأزيرها فى زمن المتوكل الخليفه العباسى، ثم جدد فى زمن المقتدى، ثم عمل فى زمنه للحجره مشبك من خشب الصندل والأبنوس على رأس جدار عمر بن عبدالعزيز، ثم لما

سقط حائط الحجره فى دوله المستضىء أعيد بناؤه، ثم لما احترق الحرم الشريف سنة (٦٥٤هـ) شرعوا فى تجديد الحجره الشريفه فى دوله المستعصم آخر ملوك بنى العباس وأكمل تعميرها من آلات وصلت من مصر فى عهد الملك المنصور ابيك الصالحى وأخشاب من صاحب اليمن الملك المظفر، ثم أكمل تعميرها فى أيام المنصور قلاوون الصالحى صاحب مصر فعملت أول قبه على الحجره الشريفه وهى القبه الزرقاء بناها أحمد بن عبدالقوى ناظر قوص سنة (٦٧٨هـ) ثم جددت فى أيام الملك الناصر حسن بن محمد بن قلاوون، ثم فى أيام الملك الأشرف سنة (٧٦٥هـ)، ثم جددت فى دوله الظاهر جقمق سنة (٨٥٢هـ)، ثم جدد بناء الحجره الشريفه سنة (٨٨١هـ) فى دوله الملك الأشرف قاتباى صاحب مصر وعمل عليها قبه سفليه تحت القبه الزرقاء، ثم لما احترق الحرم الشريف ثانياً سنة (٨٨٦هـ) أعيد بناء الحجره الشريفه وعمل عليها قبه عظيمه بدل القبه الزرقاء والتي تحتها وذلك فى دوله الملك الأشرف قاتباى، ثم جدد بناؤها سنة (٨٩١هـ) فى دوله الملك الأشرف ولم يزل ملوك بنى العباس يجددون ما انهدم منها، وكذلك ملوك بنى عثمان وقد جددت فى عهد السلطان عبدالمجيد منهم. ومما بُنى فى عهد الصحابه وبعده قبل المائه الخامسه ما ذكره السمهودى فى (وفاء الوفا): أنّ عقيلاً لما حفر بئراً فى داره وجد حجراً مكتوباً عليه: «هذا قبر أم حبيب» فدفن البئر وبنى عليه بيتاً، وأنّ ابن السائب: قال دخلت البيت فرأيت القبر. وبنى الرشيد قبه على قبر أمير المؤمنين (عليه السلام)، كما عن عمد الطالب وغيره، وكان الرشيد فى المائه الثانيه، ثم تتابع البانون فى بنائها إلى اليوم، وفيها يقول الحسين بن

الحجاج الشاعر الفكاهي المشهور المتوفى سنة (٣٩١ هـ) في مطلع قصيده: يا صاحب القبه البيضاء على النجف من زار قبرك واستشفى لديك شفى وعن الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: أنّ الكاظم (عليه السلام) دفن في مقابر الشونيزيه خارج القبه وقبره هناك مشهور يُزار وعليه مشهد عظيم، فيه القناديل وأنواع الآلات والفرش ما لا يحد، انتهى. فيدل على وجود قبه عند دفن الإمام الكاظم (عليه السلام) وهو سنة (١٨٢ هـ) وعلى وجود مشهد في عصر الخطيب المولود سنة (٣٩٢ هـ) ولا بد أن يكون حدوثة قبل عصره. وذكره المؤرخون وعلماء الأثر وجل من كتب في التراجم: أنّ الأئمه زين العابدين والباقر والصادق (عليهم السلام) دفنوا في قبه الحسن (عليه السلام) والعباس رضوان الله عليه بالقيع، وكانت وفاه زين العابدين (عليه السلام) سنة (٥٩ هـ)، ووفاه الإمام الباقر (عليه السلام) في أوائل المائه الثانيه في العشر الثاني منها، ووفاه الإمام الصادق (عليه السلام) سنة (١٤٨ هـ)، كما ذكروا بناء القباب والمشاهد على جملة من القبور قبل المائه الخامسه، مثل: أنّ الإمام علي بن موسى الرضا دفن في القبه التي دفن فيها هارون الرشيد بطوس في دار حميد بن قحطبه الطائي، ويظهر أنّ الذي بنى تلك القبه على الرشيد هو ولده المأمون، وكان كما عن السيوطي أماراً بالعدل فقيه النفس يعد من كبار العلماء. انتهى. وكان عصره حافلاً بالعلماء وأئمه الدين منهم: الإمام علي بن موسى الرضا إمام أهل البيت ووارث علوم جده وآبائه الذي كان يصدر المأمون عن رأيه، وعمل له الرساله الذهبيه، ومسائله له مشهوره في مشكلات علوم الدين، ولما رآه يتوضأ والغلام يصب على يديه الماء قال له: «يا أمير المؤمنين لا تشرك بعباده ربك أحداً» فصرف الغلام، فلو كان البناء على القبور محرماً لنهاه

عن بناء القبه على قبر الرشيد مع أنه لم ينهه، بل أوصى أن يدفن في تلك القبه: ومنهم الإمامان الشافعي وأحمد من أئمه المذاهب الأربعة وسفيان ابن عيينه وغيرهم، ولم ينقل أن أحداً أنكر عليه مع أنهم أنكروا عليه القول بخلق القرآن وصبروا على الحبس والضرب ولم يوافقوه عليه. ومثل: أن نهشل بن حميد الطوسي بنى قبه على قبر أبي تمام حبيب بن أوس الطائي الشاعر المشهور المتوفى سنة (٢٢٠هـ) بالموصل، وأنها بُنيت قبه على قبر بوران بنت الحسن بن سهل المتوفاه سنة (٢٧١هـ) وأن معز الدوله البويهى المتوفى سنة (٢٩٢هـ) دفن أولاً في داره، ثم نقل إلى مشهد بنى له في مقابر قريش، إلى غير ذلك مما يقف عليه المنتبع ويطول الكلام باستقصائه، وكل ذلك يكذب مازعمه الوهايبه من أن البناء على القبور حدث بعد المائة الخامسة، ويبيّن أنهم يرسلون الكلام على عواهنه ويكيلون الدعاوى جزافاً، ويدل على مبلغهم من العلم وجهلهم بالتاريخ. وعن تاريخ الخلفاء للسيوطي: أن المتوكل في سنة (٢٣٦هـ) أمر بهدم قبر الحسين (عليه السلام)، وهدم ما حوله من الدور، وأن يعمل مزارع، ومنع الناس من زيارته وخزّب وبقى صحراء، وكان المتوكل معروفاً بالنصب، فتألم المسلمون من ذلك، وكتب أهل بغداد شتمه على الحيطان والمساجد وهجاه الشعراء، فمما قيل في ذلك: تالله إن كانت أميه قد أتت قتل ابن بنت نبيها مظلوما فلقد أتاه بنو أبيه بمثله هذا لعمرى قبره مهردوما أسفوا على أن لا يكونوا شاركوا في قتله فتبعوه رميما وعن المسعودي: أن المتوكل أمر في سنة (٢٣٦هـ) المعروف بالديزج بالمسير إلى قبر الحسين بن علي وهدمه وازاله أثره وأن يعاقب من وجد به، فبذل الرغائب

لمن يقدم على ذلك، فكل خشى عقوبه الله فأحجم، فتناول الـديـزج مسحاه وهدم أعالي قبر الحسين (عليه السلام) فحينئذ أقدم الفعله على العمل، ولم يزل الأمر على ذلك حتى استخلف المنتصر، انتهى. وهذا صريح في أنّ قبر الحسين (عليه السلام) كان مبنياً بناءً عالياً مشيداً، لقوله: «فهدم أعالي القبر» وأنّ هدم قبور عظماء الدين كان معلوماً عند المسلمين قبجه ومغروساً ذلك في نفوسهم، فلذلك لم يقدم الناس على هدم قبر الحسين (عليه السلام) مع بذل الرغائب، ولذلك قبح جميع المسلمين فعل المتوكل وكتبوا هجاءه على الحيطان، وعدّ فعله هذا من قبائحه الشنيعه وذمّه بذلك كل من كتب في التاريخ، فالوهابيه اقتدوا في أعمالهم بالمتوكل المعروف بالنصب الذي ساء جميع المسلمين بعمله هذا كما ساؤوا جميع المسلمين بعملهم، ثم أخذ الله تعالى أخذ عزيز مقتدر فسأط عليه الأتراک فقتلوه برأى ولده المنتصر شرّ قتله. ومن ذلك كلّ يعلم أنّ البناء على القبور لاحقاً وسابقاً غير محرّم، وأنّه راجح إذا كان على قبر نبي أو ولي أو عالم أو عابد أو غيرهم ممّن يكون تعظيمه من تعظيم شعائر الله تعالى، وهذا الوجه مما يهدم كل أساس بنى عليه الوهابيه شبهاتهم، ولا يرتاب فيه إلاّ مكابر معاند، فإنّك إذا أحطت علماً بما سردناه عليك من تاريخ بناء الحجره الشريفه النبويه من مبدأ أمرها إلى يومنا هذا، وما بُنى على قبور الصحابه والأئمه والأولياء والصلحاء والشعراء والأمرء وبعض النساء وغيرهم، علمت أنّ المسلمين عموماً من الصدر الأول إلى اليوم من جميع النحل والمذاهب الإسلاميه متفقون على جواز البناء على القبور وعقد القباب عليها، عدى الوهابيه فإنّهم مخالفون لما عليه الأئمه الإسلاميه جمعاء، ولمذهب السلف الذين يتغنون دائماً بأنّهم متبعون له،

حيث علمت أن الصحابه جميعاً ومنهم الخلفاء الأربعة اتفقوا على دفنه (صلى الله عليه وآله) فى بيته وحجرته التى كان يسكنها مع زوجته عائشه وهى مبنيه مسقفه، ولو كان البناء على القبور غير جائز لما خفى على الصحابه عموماً، ولو حرم ابتداء لحرم استدامه، ثم دفن أبو بكر وعمر مع النبي (صلى الله عليه وآله) فى تلك الحجرة وعد ذلك أعظم منقبه لهما، ثم بنت عائشه حائطاً فى تلك الحجرة بينها وبين القبر الشريف، وقد رويتم أنه (صلى الله عليه وآله) قال: خذوا ثلثى دينكم عن عائشه، ثم جدد بناء الحجرة الشريفه عمر بن الخطاب وابن الزبير وعمر بن عبدالعزيز صالح بنى أميه وعادلهم وزاهدهم ومعيد رونق الخلافه بعدما صارت ملكاً عضوضاً ورافع السب عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب (عليه السلام)، وراّد فدك إلى أولاد فاطمه تورعاً، ثم تتابع ملوك الإسلام وأمراؤهم فى بناء الحجرة الشريفه والقبة المنيفه جيلاً بعد جيل وقرناً بعد قرن وعصراً بعد عصر وخلفاً عن سلف، متقربين بذلك إلى الله راجين ثوابه مفتخرين به أمام رعاياهم، وكان فى أعصارهم وفى المدينه المنوره من العلماء والصلحاء وأهل الفضل والدين ما لا يحصى عددهم، ولم يسمع من أحد أنه لامهم على هذا الفعل أو خطّـأهم فيه أو منعهم منه من العلماء الذين كانت لهم الكلمه النافذه عند الملوك والأمراء، وليس ترك ذلك شيئاً مخالفاً بسلاطنتهم وسياستهم للملك حتى يخافهم العلماء فيه، بل هو أمر دينى محض لا يخالفهم فيه ملك ولا أمير، ولا يخرج قصد الملوك والأمراء فى ذلك عن أحد أمرين: طلب الثواب منه تعالى، والفخر عند الناس، وكل ذلك لا يتم لهم مع نهى العلماء عنه وتحريمه. فإذا لم يكن هذا الأمر

— الذى اتفق عليه الصحابه من صدر الإسلام والتابعون وتابعو التابعين وعلماء المسلمين وعامتهم وملوكهم وصعاليكهم خلفاً عن سلف وجيلاً— بعد جيل — قطعياً ولا— اجماعياً، ففى أى حكم فى الشريعة يمكن دعوى القطع والاجماع؟! وإذا لم يكن للسلف قدوه فى مثل هذا، ففى أى شىء يقتدى بهم ويقول المرء عن نفسه أنه سلفى على عادته الوهابيين؟! إن حرمة قبور الأنبياء والصلحاء بل كل مسلم، وفضلها وشرفها وبركتها ملحق بالضروريات عند الصحابه والتابعين وتابعيهم وجميع المسلمين لا يرتاب فى ذلك أحد، وإذا كان لها حرمة ومنزله وشرف وبركه عند الله تعالى وجب أو رجح فعل كل ما يوجب احترامها وتعظيمها، من زيارتها، والبناء عليها، وحفظها عن دوس الأقدام وروث الدواب والكلاب وغير ذلك، لأن ذلك من تعظيم شعائر الله وحرماته، وحرم كل ما يوجب إهانتها واحتقارها وامتئانها، من هدمها وهدم حجرها وقبابها، وجعلها معرضاً لوطء الأقدام وروث الدواب والكلاب ووقوع القاذورات، فإن ذلك كله لاشك أنه اهانه لها ولأهلها. فإذا ثبت ذلك وجب طرح كل حديث ناه عن البناء على القبور أو أمر بهدمها لو فرض وجوده، أو تخصيصه بغير قبور الأنبياء والأولياء والعلماء والصلحاء، لأن ذلك إهانه لهم، وقد دلّ العقل والنقل على حرمة إهانتهم ووجوب تعظيمهم أحياء وأمواتاً. لا يقال: إنما يكون تعظيم تلك القبور راجحاً لو لم يكن كفراً وشركاً بكونه عباده لها كعباده الأصنام. لأننا نقول: بعدما ثبت أن لها شرفاً وحرمة عند الله تعالى، بما بيناه لا يكون تعظيمها عباده لها ولا— كفراً ولا— شركاً، بل تعظيمها تعظيم لله تعالى وعباده له كتعظيم الكعبة والحرم والأسود والمساجد والمقام وكل شىء أمر الله بتعظيمه من المخلوقات، وقياس ذلك بعباده

الأصنام التي لم يجعل الله لها حرمة بوجه من الوجوه قياس فاسد كما أوضحناه مراراً. لا يقال: إنَّما يكون بناؤها والبناء عليها تعظيماً لها لو لم يرد النهى الموجب لكونه محرماً، ولا تعظيم بمحرم، وإنَّما يكون هدمها وهدم ما بُنى عليها إهانته لو لم يرد الأمر به الموجب لكونه طاعه، وهو عين الاحترام لها ولأصحابها بتنفيذ ما أمر الله به فيها. لأننا نقول: كون بنائها والبناء عليها في نفسه احتراماً لها ولأصحابها، وهدمها وهدم ما بُنى عليها في نفسه إهانته لها ولأصحابها، عرفاً مع قطع النظر عن ورود النهى والأمر ممّا لا يشك فيه أحد، وبعد ما ثبت بالدليل القطعي السابق وجوب احترامها وحرمة إهانتها لا يمكن أن يكون النهى عن البناء والأمر بالهدم شاملاً لها، بل هو إما مطروح، أو خاص بغيرها أو مصروحاً إليه، لأن الظن لا يعارض اليقين [٣٧]. وهذا الذي يقوله السيد العاملي معترف به من قبل أعلام السلفيه والوهابيه، فنجد ابن القيم الجوزيه ينصّ على مواضع من القبور والمشاهد التي تُزار من قبل المسلمين، وذكر أنّ في دمشق كثيراً منها استطاع شيخه ابن تيميه من تحطيمها [٣٨]. وحينما تصدى سليمان بن عبد الوهاب للردّ على أخيه محمد ابن عبد الوهاب في كتاب له باسم (الصواعق الإلهيه) ذكره مراراً عديده بأنّ ما تستنكره من المسلمين ظاهره مستمرّه في الأمّه منذ أكثر من (٧٠٠) عام، وأنّ ابن القيم قد أذعن بأنّ غالب الأمّه تفعله، وأنّه ما أعزّ من تخلّص منه، بل ما أعزّ من لا يعادى من أنكره [٣٩]. وأذعن به الصنعاني المتوفّى (١١٨٦ هـ) في كتابه تطهير الاعتقاد، حيث ذكر: «بأن هذا أمر عمّ البلاد وطبق الأرض شرقاً وغرباً،

بحيث لا بلده من بلاد الإسلام إلا وفيها قبور ومشاهد، بل مساجد المسلمين غالبها لا تخلو عن قبر أو مشهد، ولا يسع عقل عاقل أن هذا منكر يبلغ إلى ما ذكرت من الشناعة ويسكت عليه علماء الإسلام الذين ثبتت لهم الوطأه في جميع جهات الدنيا» [٤٠]. ثم أجاب عنه جواباً تكفل السيد العامل بالرد عليه وإبطاله في كتابه المذكور آنفاً. وليس لأحد أن يقول: إن انتشار هذه الظاهره لا- يدل على إمضاء علماء تلك الأعصار لها، لأن هذه الظاهره ليست سياسيه حتى نفترض خشيه العلماء من الحكام في إبراز رأيهم فيها، وإنما هي ظاهره عباديه يفترض أن الناس لا- يقدمون عليها إلا بعد أخذ رأي العلماء فيها، وليس هناك ما يبرر للعلماء كتم الحقيقه الشرعيه التي ائتمنوا عليها، وبالتالي فانتشار مثل هذه الظاهره يكشف عن إمضاء العلماء لها. هذا ما كان من أمر المسأله بلحاظ التاريخ، أما أمرها بلحاظ الفقه فأوضح من ذلك بكثير، فقد قال ابن قدامه في (الكافي): «ويرفع القبر عن الأرض قدر شبر، لما روى الساجي: أن النبي (صلى الله عليه وآله) رفع قبره عن الأرض قدر شبر، ولأنه يعلم أنه قبر فيتوقى، ويترحم عليه. ولا بأس بتعليمه بصخره ونحوها، لما ذكرنا من حديث عثمان بن مظعون، ولأنه يعرف قبره فيكثر الترحم عليه». ثم قال: فصل، في كراهه بناء القبور وتجسيصها «ويكره البناء على القبر وتجسيصه، والكتابه عليه، لقول جابر: نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يجصص القبر، وأن يبنى عليه وأن يقعد عليه. رواه مسلم. زاد الترمذي: وأن يكتب عليها. وقال: حديث صحيح، ولأنه من زينه الدنيا فلا حاجه بالميت إليه» [٤١]. وقال في المقنع: «ويرفع القبر عن الأرض

قدر شبر، مستمماً... ويكره تجصيصه والبناء عليه...» [٤٢]. وقال النووى فى منهاج الطالبين: «يرفع القبر شبراً فقط والصحيح أن تسطيحه أولى من تسنيمه» [٤٣]. وفى متن أبى شجاع لأحمد بن الحسين الاصفهاني: «ويستطح القبر، ولا يُبنى عليه ولا يجصص» [٤٤]. وقال محمد بن إبراهيم الشيرازى فى (المهذب): «ولا يزداد فى التراب الذى أُخرج من القبر، فإن زادوا فلا بأس. ويشخص القبر من الأرض قدر شبر لما روى القاسم بن محمد، قال: دخلت على عائشه فقلت: اكشفي لى عن قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) وصاحبيه، فكشفت لى عن ثلاثه قبور لا مشرفه ولا لاطئه، ويستطح القبر ويوضع عليه الحصى، لأن النبى (صلى الله عليه وآله) سطح قبر ابنه إبراهيم (عليه السلام) ووضع عليه حصى من حصى العرصه، وقال أبو على الطبرى: الأولى فى زماننا أن يستم، لأن التسطيح من شعار الرافضه، وهذا لا يصح، لأن السنه قد صحت فيه فلا يعتبر بموافقه الرافضه... ويكره أن يجصص القبر، وأن يبنى عليه أو يقعد أو يكتب عليه، لما روى جابر، قال: نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يجصص القبر وأن يبنى عليه، أو يقعد وأن يكتب عليه، ولأن ذلك من الزينه» [٤٥]. وقال ابن جزى فى القوانين الفقيهيه: «ولا يرفع القبر إلا بقدر شبر» واختلف فى جواز تسنيمه ولا- يدفن فى قبر واحد ميتان...» [٤٦] وقال ابن رشد فى بدايه المجتهد: «وكره مالك والشافعى تجصيص القبور، وأجاز ذلك أبو حنيفه». وقال القرطبى فى الكافى فى فقه أهل المدينه: وقال الإمام مالك فى المدونه: «أكره تجصيص القبور والبناء عليها، وهذه الحجاره التى يُبنى عليها» [٤٧]. وقال الكاشانى فى بدائع الصنائع: ويكره تجصيص القبر وتطينه، وكره أبو

حنيفه البناء على القبر وأن يعلم بعلامه، وكره أبو يوسف الكتابه عليه؛ ذكره الكرخي، لما روى عن جابر بن عبد الله عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «لا تجصّ صوا القبور ولا تبنوا عليها ولا تقعدوا ولا تكتبوا عليها» ولأن ذلك من باب الزينه ولا حاجه بالميت إليها، ولأنه تضييع المال بلا فائده فكان مكروهاً» [٤٨]. وفي الفقه على المذاهب الأربعة: «ويندب ارتفاع التراب فوق القبر بقدر شبر ويجعل كسنام البعير باتفاق ثلاثه، وقال الشافعيه: جعل التراب مستويًا منظمًا أفضل من كونه كسنام البعير، ويكره تبييض القبر بالجبس أو الجير». ثم قال: «يكره أن يُبنى على القبر بيت أو قبه أو مدرسه أو مسجد أو حيطان تحديق به _ كالحيشان _ إذا لم يقصد بها الزينه والتفاخر، وإلا كان ذلك حراماً، وهذا إذا كانت الأرض غير مسبله ولا موقوفه؛ والمسبله هي التي اعتاد الناس الدفن فيها، ولم يسبق لأحد ملكها؛ والموقوفه هي ما وقفها مالك بصيغه الوقف، كقراه مصر التي وقفها عمر؛ أما المسبله والموقوفه فيحرم فيهما البناء مطلقاً، لما في ذلك من الضيق والتحجير على الناس، وهذا الحكم متفق عليه بين الأئمه، إلا أن الحنابله قالوا: إن البناء مكروه مطلقاً، سواء كانت الأرض مسبله أو لا، والكراهه في المسبله أشد» [٤٩]. هذه كلمات أعلام الجمهور في المسأله؛ ومع وضوحها وتصريحها بعدم حرمة البناء على القبور يستطيع القارئ أن يسأل ابن تيميه وابن القيم وابن بليهد عن مصدر ادعائهم الاجماع على حرمة البناء على القبور؟ وأي اجماع هذا الذي لا يعرفه أئمه المذاهب الأربعة ولا من جاء بعدهم من فقهاء الجمهور؟ ولو كان هذا الاجماع موجوداً حقاً فلماذا يقول ابن بليهد: «ولهذا أفتى كثير من العلماء

بوجوب هدمه»، فاللازم طبقاً للاجماع المدعى أن يفتى جميع العلماء بذلك، فتوقف البعض عن ذلك يكشف عن عدم ثبوت الاجماع المذكور. وقد اتضح عدم وجود قائل بذلك قبل ابن تيميه، فلا أرضيه للمناقشه حول وجود أم عدم ذلك الاجماع أصلاً.

روايه أبى الهياج الأسدى

وقد أوردنا فيما مضى على الاستدلال بها جمله من الاشكالات وها نحن نورد عليها اشكالات أخرى أوردها السيد محسن الأمين العاملى، مقتصرين على ما ذكره منها فى جانب المتن دون ما أورده عليها فى جانب السند، حيث كتب يقول: «وأما متنه ففيه، أولاً: أنه شاذ انفرد به أبو الهياج، بل قال السيوطى فى شرح سنن النسائى [٥٠] أنه ليس لأبى الهياج فى الكتب إلا هذا الحديث الواحد، انتهى. ثانياً: «أنه لا- دلالة فيه على شيء مما زعموه من عدم جواز البناء على القبور، بل هو وارد فى الأمر بالتسطيح والنهى عن التسنيم فإن المشرف وإن كان معناه العالى إلا أن التسنيم نوع من العلو أو معنى من معانيه. وفى القاموس: الشرف - محرکه - العلو، ومن البعير سنامه، فالمشرف يشمل باطلاقه أو بوضعه العالى بالتسنيم وبغيره، إلا أن قوله: «إلا سويته» قرينه على إرادته التسنيم من الإشراف، لأن التسويه التعديل. وفى المصباح المنير: استوى المكان: اعتدل وسويته: عدلته. وفى القاموس: سواه: جعله سويًا، فقوله: «إلا سويته» يعنى أن المراد من الإشراف ما يقابل التسويه وليس هو إلا التسنيم فإن مطلق العلو لا يقابل التسويه، لجواز أن يكون عالياً مستويًا فلا- يناسب مقابله العالى بالمستوى، بل اللازم أن يقول ألا جعلته لاطناً أو نحو ذلك، وإرادته الهدم من التسويه غير صحيحه ولا يساعد عليها عرف ولا لغه، لأن التسويه ليس معناها الهدم ولا

تستعمل فيه إلا بأن يقال سويته بالأرض أو نحو ذلك.. مع أن التسويه بالأرض ليست من السنّه بالاتفاق، للاتفاق على استحباب رفع القبر عن الأرض في الجملة. وعلى كل حال، فلا دلالة فيه على عدم جواز البناء على القبور ولا ربط له بذلك، فيجعل علو القبر نحو شبر ويجعل عليه حجره أو قبه، والحاصل: أنه سواء جعلنا معنى قوله: «ولا- قبراً مشرفاً إلا- سويته ولا- قبراً مسنماً إلا سطحته وأزلت سنامه» كما هو الظاهر، «أو ولا- قبراً عالياً إلا- وطيته»، لا- ربط لذلك بالبناء على القبور. وما ذكرناه في معنى الحديث هو الذي فهمه منه العلماء وأئمة الحديث. روى مسلم في صحيحه في كتاب الجنائز [٥١] بسنده عن ثمامه، قال: كنا مع فضاله بن عبيد بأرض الروم برودس، فتوفى صاحب لنا فأمر فضاله بقبره فسوى، ثم قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يأمر بتسويتها، ثم روى حديث أبي الهياج ومن الواضح أن قوله: فأمر فضاله بقبره فسوى، أى سطح ولم يجعله مسنماً، وكذا قوله: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يأمر بتسويتها أى تسطيحها، وليس المراد أنه أمر به فهدم لأنه لم يكن مبنياً، ولا المراد أنه أمر به فسوى مع الأرض، لأن ذلك خلاف السنّه للاتفاق على استحباب تعليتها عن الأرض في الجملة كما عرفت، فتعين أن يراد به التسطيح، فكذا خبر أبي الهياج الذي عقبه به مسلم وساقه مع هذا الحديث في مساق واحد، وذلك دليل على أنه حمل قوله: «ولا قبراً مشرفاً إلا سويته» على معنى: ولا قبراً مسنماً إلا سطحته. وقال النووى فى الشرح: قوله «يأمر بتسويتها» وفى الروايه الأخرى «ولا قبراً مشرفاً إلا سويته» فيه: أن السنّه

أنَّ القبر لا- يرفع عن الأرض رفعاً كثيراً ولا- يسنم، بل يرفع نحو شبر ويسطح، وهذا مذهب الشافعي ومن وافقه، انتهى. فحمل التسويه على التسطیح وعدم رفع القبر كثيراً كما ترى. ومن العجيب! أن أحد الوهابيين في رسالته المسماه بـ (الفواكه العذاب) إحدى رسائل الهدية السنّيه الحاويه لمناظره مؤلفها النجدي مع علماء الحرم الشريف بزعمه، في عهد الشريف غالب سنة (١٢١١ هـ) استدل على عدم جواز البناء على القبور بحديثي فضاله وأبي الهياج المذكورين، مع أنّهما - كما عرفت - واردان في التسطیح ولا مساس لهما بعدم جواز البناء، حتّى لو سلمنا أن حديث أبي الهياج يدل على عدم الرفع كثيراً كما فهمه النووي في كلامه السابق، فلا- دلالة له على عدم جواز البناء على القبور فلو جعل علو القبر نحو شبر وبُني عليه حجره لم يكن ذلك منافياً للحديث المذكور كما عرفت، ولكن هؤلاء يسردون الأحاديث ويجعلونها داله على مرادهم بالسيف ومن أبي كفر وأشرك. معزا ولو طارت. وقال القسطلاني في إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري [٥٢]: روى أبو داود باسناد صحيح أنّ القاسم بن محمد بن أبي بكر قال: دخلت على عائشه فقلت لها: اكشفي لي عن قبر النبي (صلى الله عليه وآله) وصاحبيه، فكشفت عن ثلاثه قبور لا مشرفه ولا لاطئه، مبطوحه بيطحاء العرصه الحمراء. أي لا مرتفعه ولا لاصقه بالأرض كما بينه في آخر الحديث، انتهى. ثم قال القسطلاني: ولا يؤثر في أفضلية التسطیح كونه صار شعار الروافض، لأن السنّه لا تترك بموافقه أهل البدع فيها، ولا يخالف ذلك قول علي (عليه السلام): «أمرني رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته» لأنّه لم يرد تسويته بالأرض،

وإنما أراد تسطيحه جمعاً بين الأخبار، نقله في المجموع عن الأصحاب، انتهى. وقال الترمذى: باب ماجاء فى تسويه القبور ولم يقل فى هدم القبور، ثم أورد حديث أبى الهياج وظاهر أنه لم يحمل التسويه فيه إلا على التسطیح، لأن ذلك هو معناها لغه وعرفاً ولا ربط له بعدم جواز البناء عليها، مع أن الوهابيين فى الرسالة الآنفة الذكر أوردوا هذا الذى ذكره الترمذى دليلاً على عدم جواز البناء» [٥٣].

دعوى تسبيل البقيع فى كلام ابن بليهد

وقد مرّ أن تحريم البناء فى المسبله لم يقل به الحنابله الذين ذهبوا إلى أنّ البناء مكروه مطلقاً سواء كانت الأرض مسبله أو لا، وإن كانت الكراهه فى المسبله أشد، وحيث أن دعوى ابن بليهد لا تستند إلى أمر مسلم متفق عليه بين المذاهب الإسلاميه، هذا من جهه، ومن جهه ثانيه أنّ الدعوى بحد ذاتها غير ثابتة تاريخياً، وقد قال السيد محسن الأمين العاملى فى ذلك: «إنّ دعوى تسبيل البقيع دعوى بلا دليل، إذ لم ينقل ناقل أنّ أحداً وقفها لذلك فهى باقيه على الإباحه الأصلية، ولو فرض وقفها مقبره فليس على وجه التقييد بعدم جواز الانتفاع بها إلا بقدر الدفن وعدم جواز البناء زياده على ذلك حتى على قبر عظيم عند الله يصون البناء قبره عمّا لا يلىق وينتفع به الزائرون لقبره ويستظلون به من الحر والقر عند زيارته وقراءه القرآن والصلاه والدعاء لله تعالى عند قبره الثابت رجحانه، ولا أقل من الشك فى كيفية الوقف لو فرض محالاً حصوله فىحمل بناء المسلمين فيه على الصحيح لوجوب حمل أفعالهم وأقوالهم على الصحه مهما أمكن. وكذا لو فرض محالاً أننا علمنا أنّها كانت مملوكه فلا مناص لنا عن حمل البناء فيها على الوجه

الصحيح الذي هو ممكن لا يعارضه شيء، وحينئذ فيكون هدمها ظلماً محرماً وتصرفاً في مال الغير بغير رضاه، وقد وقفها البانون وجعلوها مسبله لانتفاع المسلمين الزائرين واستغلالهم بها وعمل البر فيها من الدعاء والصلاه وغيرها، فهدمها ظلم للبانين والمسلمين ومنع لهم عن حقهم فما أوردوه دليلاً لهم هو دليل عليهم، على أن كتب التواريخ والآثار داله على أن أرض البقيع كانت مباحه أو مملوكه لا مسبله. ففي وفاء الوفا للسمهودى [٥٤] روى ابن زباله عن قدامه بن موسى أن أول من دفن رسول الله (صلى الله عليه وآله) بالبقيع عثمان بن مظعون، قال: وروى أبو غسان عن أبي سلمه بن عبدالرحمن عن أبيه: لما توفي إبراهيم ابن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أمر أن يدفن عند عثمان بن مظعون، فرغب الناس في البقيع وقطعوا الشجر فاخترت كل قبيله ناحيه، فمن هنالك عرفت كل قبيله مقابرها. قال: وروى ابن أبي شبة عن قدامه بن موسى كان البقيع غرقداً [٥٥] فلما هلك عثمان بن مظعون دفن بالبقيع وقطع الغرقد عنه، انتهى. فهذا نص على أن البقيع كان مواتاً مملوءاً بشجر الغرقد فاتخذه المسلمون مدافن لموتاهم ورغبوا فيه حين دفن النبي (صلى الله عليه وآله) ولده إبراهيم فيه، فإثماً أن تكون كل قبيله ملكت قسماً منه بالحيازه، أو بقى على أصل الإباحه، فأين التسييل والوقف؟ وفيه أيضاً: قال ابن شبة فيما نقله عن أبي غسان، قال عبدالعزیز: دفن العباس بن عبدالمطلب عند قبر فاطمه بنت أسد بن هاشم في أول مقابر بنى هاشم التي في دار عقيل [٥٦]، انتهى. فدل على أن قبر العباس وقبور أئمه أهل البيت كانت في دار عقيل، فأين التسييل والوقف؟ وأي شيء سوغ التخريب والهدم؟

وما قيمه هذه الفتوى المزيفه المبنيه على هذا السؤال. وفيه أيضاً: روى ابن زباله عن سعيد بن محمد بن جبير أنه رأى قبر إبراهيم عند الزوراء، قال عبدالعزيز بن محمد: وهى الدار التى صارت لمحمد بن زيد بن علي [٥٧]، انتهى، وذلك يدل على أن هذه الدار كانت مملوكه. وفيه أيضاً: عن ابن شيه عن عبدالعزيز أن سعد بن معاذ دفنه رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى طرف الزقاق الذى يلزق دار المقداد بن الأسود، وهو المقداد بن عمر، وإنما تبناه الأسود بن عبد يغوث الزهرى وهى الدار التى يقال لها دار ابن أفلح فى أقصى البقيع عليها جنبه [٥٨]، انتهى. وفى القاموس: الجنبه، وقد تفتح الباء أو هو لحن، كلقبه، انتهى، وهذا صريح فى أنها كانت داراً مملوكه وكان عليها قبه [٥٩].

المسأله فى ضوء نصوص أئمه أهل البيت

وإذا جئنا إلى النصوص المرويه عن أئمه أهل البيت (عليهم السلام) وجدناها تؤيد ماترويه المذاهب الإسلاميه الأخرى عن النبى (صلى الله عليه وآله) فى هذه المسأله، وها نحن نورد نماذج منها: فقد روى عن الإمام الباقر (عليه السلام) أنه قال: «.. ويرفع القبر فوق الأرض أربع أصابع» [٦٠]. وروى عن الإمام الكاظم (عليه السلام) أنه قال: «لا- يصلح البناء عليه ولا- الجلوس ولا تجصيصه ولا- تطيينه» [٦١]. ونقل الكلينى فى الكافى بسنده عن السكونى، عن الإمام الصادق (عليه السلام) أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: «بعثنى رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى المدينه فقال: لا تدع صورته إلا محوتها ولا قبراً إلا سويته ولا كلباً إلا قتلته» [٦٢] وروى أيضاً بسند آخر أنه (عليه السلام) قال: «بعثنى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى هدم القبور وكسر الصور» [٦٣]. والمشهور ضعف الحديثين الأخيرين من حيث

السند [٦٤]، وهما من حيث المضمون يشبهان الحديث المروى عن أمير المؤمنين من طرق أهل السنّه الذي مرّت مناقشته، ويشبهان كذلك حديث أبي الهياج الأسدی. ولكنّ متنها أفضل من متن تينك الحديثين لخلوّهما من بعض الاشكالات التي ذكرناها عليهما فيما مضى، ولكن مع ذلك يرد على متن الحديث الثالث اشتماله على قتل الكلب، وهو ممّا لا وجه شرعى له. والحديث الرابع أفضل هذه الطائفة متناً، ففيه يقول الإمام على (عليه السلام): بعثنى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولم يقل إلى المدينة بالنحو الذى يثير التساؤل عن مكان صدور الحديث لعدم تناسب الحديث مع مكان يكون خارج المدينة، والحديث الرابع يمتاز عن البقيّه بخلوّه عن هذا الاشكال، وامتيازه الآخر عدم ذكر الأصنام الذى قلنا فيما سبق عدم تناسب ذكر الأصنام مع ظرف المدينة فى زمان حكم النبی (صلى الله عليه وآله) فيها. وامتيازه الثالث بورود كلمه «هدم القبور» الصالحه لتفسير كلمه التسويه الوارده فى الأحاديث الأخرى «ولا قبراً إلاّ سويته» فإنّ الهدم ينسجم مع بناء عال من جهه، ولا يستلزم مساواه القبر مع الأرض من جهه ثانيه، ويلتئم بالنتيجه مع الأحاديث الداله على استحباب ارتفاع القبور مقدار أربعة أصابع عن الأرض بالنحو الذى يفيد أنّ عبارته «ولا قبراً إلاّ سويته» لا تعنى التسويه مع الأرض، وإنّما المقصود بها اراده التسطیح ونفى التسنيم.

المسأله فى ضوء الفقه الإمامی

يتفق الفقه الإمامی مع فقه الجمهور فى كراهه البناء على القبر، وعدم حرمة ويمتاز عنه بأمرين: أولهما: رفض تسنيم القبر بوصفه بدعه لا أصل تشريعى لها. وفيهم من قال بكراهته. وثانيهما: التفريق فى كراهه البناء على القبر بين عامه الناس وبين الأنبياء والأئمه والعلماء والصلحاء، حيث حكموا بارتفاع الكراهه عن البناء على قبورهم، بل باستحباب

ذلك بالنسبه لهم دون سائر الناس. قال الشيخ الطوسى فى الخلاف: «تسطيح القبر هو السنّه، وتسنيمه غير مسنون، وبه قال الشافعى وأصحابه، وقالوا هو المذهب [٦٥] إلا ابن أبى هريره فإنه قال: التسنيم أحبّ إلّى، وكذلك ترك الجهر بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» لأنه صار شعار أهل البدع [٦٦] وقال أبو حنيفه والثورى: التسنيم هو السنّه [٦٧]. دليلنا: اجماع الفرقه وعملهم. ورووا عن النبى (صلى الله عليه وآله) أنه سطم قبر إبراهيم ولده [٦٨] وروى أبو الهياج الأسدى [٦٩] قال: قال لى على (عليه السلام): «أبعثك على ما بعثنى عليه رسول الله (صلى الله عليه وآله) لا ترى قبراً مشرفاً إلا سويته، ولا تمثالاً إلا طمسته [٧٠]» [٧١]. وقال العلامه الحلّى: «ثم يطم القبر ولا يطرح فيه من غير ترابه إجماعاً، لأنّ النبى (صلى الله عليه وآله) نهى أن يزداد فى القبر على حفيرته، وقال: لا يجعل فى القبر من التراب أكثر ممّا خرج منه. ومن طريق الخاصه قول الصادق (عليه السلام): إن النبى (صلى الله عليه وآله) نهى أن يزداد على القبر تراب لم يخرج منه [٧٢] وقال الصادق (عليه السلام): لا تطينوا القبر من غير طينه [٧٣] ويستحب أن يرفع مقدار أربع أصابع، لا أزيد، ليعلم أنه قبر فيتوقّى ويترحم عليه، ورفع قبر النبى (صلى الله عليه وآله) قدر شبر [٧٤] وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لعلى (عليه السلام): لا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته [٧٥]. ومن طريق الخاصه روايه محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: ويلزق الأرض بالقبر إلا قدر أربع أصابع مفرجات [٧٦] ومن طريق الخاصه روايه محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام): ورّبّع قبره [٧٧]، ولأن قبور المهاجرين والأنصار بالمدينه

مسطّحه، وهو يدل على أنّه السنّه، وأنّه أمر متعارف». وقال السيّد العاملى فى (مفتاح الكرامه): «وفى المبسوط و التذكره الإجماع على كراهيه البناء على القبور. وفى الذكري: إنّ الأخبار الوارده فى ذلك رواها الصدوق والشيخ وجماعه المتأخرين فى كتبهم ولم يستثنوا قبراً، ولا ريب أنّ الإماميه مطبقه على جواز البناء على قبور الأنبياء والأئمه (عليهم السلام) والصلاه عندها، انتهى. وفى (جامع المقاصد): إنّ كراهيه التجسيص والتجديد فيما عدا قبور الأنبياء والأئمه (عليهم السلام) لإطباق السلف والخلف على فعل ذلك بها، ومثله قال فى (المسالك) و(المدارك) و(مجمع البرهان) و(المفاتيح) مع زياده استفاضه الروايات بالترغيب فى ذلك فى (المدارك)، بل فى الأربعة الأخيره: إنّ لا يبعد استثناء قبور العلماء والصلحاء أيضاً، استضعافاً لخبر المنع والتفتاً إلى تعظيم الشعائر لكثير من المصالح الدينيه، بل فى (مجمع البرهان): إنّ ذلك معروف بين الخاصّه والعامه، انتهى. والشيخ فى المبسوط خصّ الكراهه التى نقل الإجماع عليها بالمواضع المباحه، وفى المنتهى خصّ بها بالمباحه المسبّله وقال: أمّا الأملاك فلا، انتهى. لكن الأخبار مطلقه، ولعلّ هذا البناء الذى نقل الإجماع على كراهته وعبر به جماعه هو التظليل المذكور (النهايه)، و(مختصر المصباح)، و(الوسيله)، و(السرائر)، لكن التظليل أعمّ لحصوله بالمدرك والوبر والأدم، وفى (المنتهى): المراد بالبناء على القبر أن يتخذ عليه بيتاً أو قبّه، وفى (الذكري): إنّ الكاتب قال: لا بأس بالبناء على القبر وضرب الفسطاط يصونه ومن يزوره [٧٨]. وقال الشيخ النجفى فى الجواهر فى سياق تعداد مكروهات الدفن: ومنها: تجسيص القبور، للاجماع المحكى فى صريح المبسوط والتذكره، وعن نهايه الأحكام والمفاتيح وظاهر المنتهى عليه، مضافاً إلى قول الكاظم (عليه السلام) فى خبر أخيه [٧٩]: «لا يصلح البناء عليه، ولا الجلوس، ولا تطيينه» وخبر الحسين بن زيد عن

الصادق عن آبائه (عليهم السلام) [٨٠] عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في حديث المناهى أنه: نهى أن تجصيص المقابر، ونحوه خير القاسم بن عبيد [٨١] المروى عن معانى الأخبار رفعه عن النبي (صلى الله عليه وآله): أنه نهى عن تقصيص القبور، قال: وهو التجصيص. وربما يشعر به أيضاً خير ابن القداح عن الصادق (عليه السلام) [٨٢] قال: «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): بعثنى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى هدم القبور وكسر الصور» وقد سبق فى حديث آخر [٨٣]: «لا تدع صورته إلا محتوها، ولا قبراً إلا سويته» وكذا قول الصادق (عليه السلام) [٨٤]: «كل ما جعل على القبر من غير تراب القبر فهو ثقل على الميت». وقضيه ما سمعت عدم الفرق بين التجصيص ابتداءً أو بعد الاندراس، إلا أنه حكى عن جماعة منهم المصنف والشهيد والمحقق الثانى عن الشيخ ذلك، فكره الثانى دون الأول، ومال إليه جماعة، جمعاً بين ما تقدم وبين خير يونس بن يعقوب [٨٥] قال: لما رجع أبو الحسن موسى (عليه السلام) من بغداد ومضى إلى المدينة ماتت له ابنة بفيد فدفنها، وأمر بعض مواليه أن يجصص قبرها، ويكتب على لوح اسمها، ويجعله فى القبر. قلت: الذى رأيت فى المبسوط كالمحكى عنه فى النهايه والمصباح، ومختصره أنه لا بأس بالتطين ابتداءً بعد إطلاقه كراهه التجصيص، وكأنه لذا لم ينقل ذلك فى المختلف عن الشيخ، لكنهم لعلهم فهموا الاتحاد بين التطين والتجصيص، كما عن التذكرة والمنتهى، وقد يؤيد ببعده وجدان الجص بقلعه فى التى هى فى طريق مكة، ولا ريب فى بعده بالنسبه إلى عبارات الشيخ من حيث ذكره كلاً منهما مستقلاً برأيه، على أنه قد يدعى دخوله حينئذ بالتجديد الذى ذكره مستقلاً. وكيف كان، فلا إشكال

فى كراهه التجصيص بقسميه للاطلاق المتقدم مع قصور المعارض له من وجوه، وعدم الشاهد على الجمع المذكور، كاحتمال الجمع بينهما باراده تجصيص باطن القبر فى الأول وظاهره فى الثانى، بل هو أولى بالبطلان من سابقه كما لا يخفى، فالأولى الحكم بكراهه التجصيص مطلقاً، وحمل الخبر على إرادته الجواز، أو على أن المراد به التطيين بطين القبر بناء على عدم كراهته حملاً لما دل على النهى [٨٦] عنه على التطيين بغير طين القبر أو غير ذلك من الأغراض التى لا نعلمها، وربّما يقوى فى الظن أنه لمخافه نبش بعض الحيوانات للقبر، كما يتفق وقوعه كثيراً، إذ لا ريب فى ارتفاع الكراهه حينئذ، ولعله لذا كان ذلك فى بلادنا _ وهو النجف _ متعارفاً الآن، أو يقال: إن هذا من خصائص الأئمه وأولادهم (عليهم السلام) لثلاث تدرس قبورهم، فيحرم الناس من فضل زيارتهم، ولعله لذا قال فى المدارك تبعاً لغيره بعد أن ذكر كراهه التجصيص: ينبغى أن يستثنى من ذلك قبور الأنبياء والأئمه (عليهم السلام). ثم إنه لا فرق فيما ذكرنا من الكراهه بين كون القبور فى الأرض المباحه والمملوكه وإن كان ربّما استظهر من معقد إجماع المبسوط تخصيصها بالأول، كما عن المنتهى فيه أو فيما يشبهه مع زياده الوصف بالمسبله، إلا أن الأقوى خلافهما إن كان كذلك لاطلاق الأدله من غير معارض». ثم قال: «ثم إنه قد استثنى فى جامع المقاصد من كراهه التجصيص والتجديد قبور الأنبياء والأئمه (عليهم السلام) كالمدارك قالاً: لإطباق السلف والخلف على فعل ذلك بها، بل فى المدارك ولاستفاضه الروايات بالترغيب فى ذلك، كما أنه فيها أيضاً لا يبعد استثناء قبور العلماء والصلحاء استضعافاً لخبر المنع، والتفاتاً إلى تعظيم الشعائر، ولكثير من المصالح الدينيه. قلت:

قد يقال إن قبور الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) لا تندرج في تلك الاطلاقات حتى تحتاج إلى استثناء، كما هو واضح، وأيضاً فاللائق استثناءؤها من كراهه البناء على القبور، كما في الذكرى وغيرها، والمقام عندها، لا التخصيص والتجديد. اللهم إلا أن يراد منهما ذلك، إذ لا- إطباق من الناس عليهما، ولا استفاضه للأخبار فيهما، ولا مصالح دنيويه ولا أخروييه في كل منهما، لحصول الغرض والمراد بمعرفه مكان القبر، ثم اتّخاذ قبه ونحوها، فيبقى معروفاً لمن أراد الزياره والتوسل والدعاء وغير ذلك، وهذا الذي قد أطبقت الناس عليه، وكان معروفاً حتى في زمان الأئمة (عليهم السلام)، كما في قبر النبي (صلى الله عليه وآله) وغيره، وهو المراد بعماره القبر في خبر عمار البناني [٨٧] عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) عن النبي (صلى الله عليه وآله): يا أبا الحسن إن الله تعالى جعل قبرك وقبر ولدك بقاعاً من بقاع الجنة وعرضه من عرصاتها، وإن الله تعالى جعل قلوب نجباء من خلقه وصفوه من عباده تحنّ إليكم، ويحمل المذللّ والأذى فيكم، ويعمرون قبوركم ويكثرّون زيارتها تقرباً منهم إلى الله تعالى ومودّه منهم لرسوله، يا علي! أولئك المخصوصون بشفاعتي الواردون حوضي، وهم زوّاري غداً في الجنة، يا علي! من عمر قبوركم وتعاهدها فكأنما أعان سليمان على بناء بيت المقدس، ومن زار قبوركم عدل له ثواب سبعين حجه بعد حجه الإسلام، وخرج من ذنوبه حتى يرجع من زيارتكم كيوم ولدته أمّه، فابشر وبشّر أوليائك ومحبيك منّا السلام وقره العين بما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا- خطر على قلب بشر، ولكن حثاله من الناس يعيرون زوّار قبوركم بزيارتكم كما تعيّر الزانيه بزناها، أولئك شرار أمتي، لا ينالهم شفاعتي، ولا يردون حوضي. وحاصل الكلام: أن استحباب ذلك

فيها كاستحباب المقام عندها وزيارتها وتعاهدها كاد يكون من ضروريات المذهب إن لم يكن الدين، فلا حاجة للاستدلال على ذلك، نعم قد يلحق بقبور الأئمة (عليهم السلام) قبور العلماء والصلحاء وأولاد الأئمة (عليهم السلام) والشهداء ونحوهم، فتستثنى أيضاً من كراهه البناء ونحوه كما تقضى به السيره المستمره مع ما فيه من كثير من المصالح الأخرويه، لكنه لا يخلو من تأمل لاطلاق أجلاء الأصحاب من دون استثناء» [٨٨].

الفتوى الشاذة و فجائع التطبيق

ومن خلال ما مضى أتضح حقيقه الفتوى الشاذة التي اعتقدها الوهابيون، وتبين عدم اتكائها على أساس من الكتاب والسنة، وأنها مخالفه لما عليه المسلمون، منذ صدر الإسلام وحتى الآن. والآن نريد أن ننظر إلى هذه الفتوى من زاويه جديده هي زاويه الفجائع الإنسانيه التي ارتكبتها الوهابيون بسببها. ففي سنة (١٢١٦ هـ) جهّز سعود بن عبدالعزيز جيشاً عظيماً من أعراب نجد وغزا به العراق، وحاصر كربلاء ثم دخلها عنوه وأعمل في أهلها السيف، ولم ينج منهم إلا من فرّ هارباً، أو اختفى في مخبأ، أو تحت حطب ونحوه، ولم يعثروا عليه، ونهبها وهدم قبر الحسين (عليه السلام) واقتلع الشباك الموضوع على القبر الشريف ونهب جميع ما في المشهد من الذخائر، ولم يرع لرسول الله (صلى الله عليه وآله) ولا لذريته حرمه، وربط خيله في الصحن الشريف، وطبخ القهوة ودقها في الحضرة الشريفه... لقد أعاد بأعماله ذكرى فاجعه كربلاء ويوم الحرّه وأعمال بنى أميه والمتوكل العباسي... وقال العلامه السيد جواد العاملي _ صاحب مفتاح الكرامه، وقد كان معاصراً لتلك الأحداث في النجف _ قال: وفي الليله التاسعه من شهر صفر سنة (١٢٢١ هـ) قبل الصبح هجم علينا سعود الوهابي في النجف ونحن في غفله حتى أن بعض أصحابه صعد السور وكادوا يأخذون البلد

فظهرت لأمير المؤمنين (عليه السلام) المعجزات الظاهره والكرامات الباهره، فقتل من جيشه كثير ورجع خائباً. قال: وفي جمادى الآخره سنه (١٢٢٢ هـ) جاء الخارجى الذى اسمه سعود إلى العراق بنحو من عشرين ألف مقاتل أو أزيد، فجاءت النذر بأنه يريد أن يدهمنا فى النجف الأشرف غيلة، فتحذرنا منه وخرجنا جميعاً إلى سور البلد، فأتانا ليلاً فرآنا على حذر قد أحطنا السور بالبنادق والأطواب فمضى إلى الحله فرآهم كذلك، ثم مضى إلى مشهد الحسين (عليه السلام) على حين غفله نهاراً فحاصرهم حصاراً شديداً فثبتوا له خلف السور، وقتل منهم وقتلوا منه ورجع خائباً وعاث فى العراق وقتل من قتل، وقد استولى على مكه المشرفه والمدينه المنوره وتعطل الحج ثلاث سنين. قال: وفي سنه (١٢٢٥ هـ) احاطت الأعراب من عنزه القائلين بمقاله الوهابى بالنجف الأشرف ومشهد الحسين (عليه السلام) وقد قطعوا الطريق ونهبوا زوار الحسين (عليه السلام) بعد منصرفهم من زياره نصف شعبان وقتلوا منهم جمماً غفيراً، وأكثر القتلى من العجم، وربما قيل إنهم مائه وخمسون، وبقي جملة من الزوار فى الحله ما قدروا أن يأتوا إلى النجف، فبعضهم صام فى الحله وبعضهم ذهب إلى الحسكه، والنجف كأنها فى حصار والأعراب ممتده من الكوفه إلى فوق مشهد الحسين (عليه السلام) بفرسخين أو أكثر. انتهى [٨٩]. ولم يكن فعله فى الحجاز بالقليل ولا المخفى: فلما استولى على مكه المكرمه بادر جنده من الوهابيين بالمساحى فهدموا أولاً ما فى المعلى من القيب وهى كثيره، ثم هدموا قبه مولد النبى (صلى الله عليه وآله) ومولد أبى بكر وعلى وقبه السيده خديجه. وفى تاريخ الجبرتى: أنهم هدموا أيضاً قبه زمزم والقباب التى حول الكعبه والأبنيه التى هى أعلى من الكعبه. وتتبعوا جميع المواضع التى فيها آثار الصالحين

فهدموها، وهم عند الهدم يرتجزون ويضربون الطبل ويغنون ويبالغون في شتم القبور، ويقولون: إن هي إلا أسماء سميتوها! حتى قيل إن بعضهم بال على قبر السيد المحجوب. وأما أهل مكة فمشوا معهم خوفاً فما مضى ثلاثه أيام إلا ومحو تلك الآثار، ثم نادوا بإبطال تكرار صلاه الجماعه فى المسجد، وأن يصلى الصبح الشافعى والظهر المالكى والعصر الحنبلى والمغرب الحنفى والعشاء من شاء، وأن يصلى الجمعة المفتى، ثم أمر باحراق النارجيلات وآلات اللهب بعد كتابه أسماء أصحابها عليها ليعرف من أطاعه، ووكل بذلك جماعه من قومه ومنع شرب التتن والتنباك وحمل الناس على ترك الاستغاثه بالمخلوقين وبناء القباب على القبور وتقبيل الأعتاب وغير ذلك مما يرونه بدعه أو شركاً. وكان ينزل من المحصب قبل الفجر ليحضر صلاه الصبح، فسمع المؤذنين يؤذنون الأذان الأول ويصلون على النبي (صلى الله عليه وآله) ويقولون: يا أرحم الراحمين ويترضون عن الصحابه، فقال هذا شرك أكبر ومنعهم منه، ثم أمر علماء مكة أن يدرسوا عقيدته محمد بن عبدالوهاب المسماه كشف الشبهات فلم تسعهم المخالفه، ثم طلب قبائل العرب الذين حول مكة فبايعوه وأخذ منهم أموالاً كثيرة زعم أنها نكال، ووضع فى القلعه مائتين من بيته وأمر عليهم فهيد، أخا سالم بن شكبان [٩٠]. وفى المدينه المنوره سنه (١٢٣١ هـ) وفيها أخذ الوهابى كلما فى الحجره النبويه من الأموال والجواهر وطرد قاضى مكة والمدينه، وأقام لقضاء مكة الشيخ عبدالحفيظ ولقضاء المدينه بعض علمائها ومنعوا الناس من زياره النبي (صلى الله عليه وآله). وقال الجبرتى: لما استولى الوهابيون على المدينه المنوره هدموا القباب التى فيها وفى ينبع ومنها قبه أئمه البقيع بالمدينه، لكنهم لم يهدموا قبه النبي (صلى الله عليه وآله) وحملوا الناس على ما حملوهم

عليه بمكه، وأخذوا جميع ذخائر الحجره النبويه وجواهرها حتى أنهم ملؤوا أربع سحاحير من الجواهر المحلاه بالماس والياقوت العظيمة القدر، ومن ذلك أربع شمعدانات من الزمرد، وبدل الشمعه قطعه من ماس تضىء في الظلام، ونحو مائه سيف لا تُقوّم قراباتها ملتبسه بالذهب الخالص ومنزل عليها ماس وياقوت ونصابها من الزمرد واليشم ونحو ذلك ونصلها من الحديث الموصوف وعليها أسماء الملوك والخلفاء السالفين، وطرد الوهابيه أغوات الحرم والقاضى الذى كان قد توجه لقضاء المدينه واسمه (سعد بك) وخذّام الحرم المكى وقاضى مكه فتوجه مع الشاميين. وقال الجبرتي فى حوادث سنه (١٢٢٢ هـ) فى هذه السنه أخبر الحجاج المصريون أنهم منعوا من زياره المدينه المنوره [٩١]. وقد تكرّر هجوم الوهابيين على أطراف العراق سنه (١٣٤٥ هـ - ١٣٤٦ هـ) بقياده فيصل الدويش يقتلون وينهبون، وكان نتيجة ذلك أن اشتكى العراقيون إلى الحكومه الانجليزيه وقالوا لها: إما أن تردعهم أو تترك العراقيين وإيّاهم ليدافعوا عن أنفسهم، فخابرت معتمدها فى البحرين ليخابر السلطان ابن سعود، فكان جوابه: أنه لا علم له بما جرى وسيسأل فيصل الدويش عن ذلك، ومازال فيصل الدويش يشن الغارات على أعراب العراق المجاوره لنجد فينهب مواشيهم ويقتل فيهم، وقد قرأنا اليوم فى الجرائد خبر هجومه عليهم ونهبه وقتله لهم ومطارده الطيارات البريطانيه والجند العراقى لجنوده، وأن السلطان ابن سعود أرسل لحكومته العراق يحذرها منه ويقول: إنه خارج عن طاعته وغير قادر على ردعه. ولما دخل الوهابيون إلى الطائف هدموا قبه ابن عباس، كما فعلوا فى المره الأولى، ولما دخلوا مكه المكرمه هدموا قباب عبدالمطلب جد النبى (صلى الله عليه وآله) وأبى طالب عمّه وخديجه أمّ المؤمنين، وخرّبوا مولد النبى (صلى الله عليه وآله) ومولد فاطمه الزهراء (عليها السلام)، ولما

دخلوا جدّه هدموا قبه حواء وخرّبوا قبرها، كما خرّبوا قبور من ذكر أيضاً، وهدموا جميع ما بمكه ونواحيها والطائف ونواحيها وجدّه ونواحيها من القباب والمزارات والأمكنه التي يتبرك بها، ولما حاصروا المدينة المنوره هدموا مسجد حمزه ومزاره لأنهما خارج المدينة، وشاع أنهم ضربوا بالرصاص على قبه النبي (صلى الله عليه وآله)، ولكنهم أنكروا ذلك. ونحن نتساءل: أنه على فرض صحّه هذه الفتوى وتوفر شرائط الحجّيه فيها، فهي مع ذلك تبقى فتوى فقيهه تُلزم لمقلدى المجتهد الذى أفتى بها فى حدود دائرتهم المذهبيه، ولا تلزم سائر المسلمين من المذاهب الأخرى ممن يرون خلافها، ولا تبيح لمقلدى هذه الفتوى تطبيقها بالعنف والقسوه على مزارات ومقابر سائر المسلمين، وما دام الجميع يعملون باجتهادات فقيهه لا بضرورات شرعيه معصومه حتميه الصواب، فما هو المبرّر الذى يتيح لهذا الطرف الاعتداء على مقابر ومزارات الطرف الآخر، الذى أباح له اجتهاده الخاص به إقامه تلك المزارات والمقابر بالكيفيه التى هى عليها؟ أليس المجتهد بالشروط المقرره للاجتهاد مأجور ومعذور على كل حال؟ أليس المجتهد غير ملزم باجتهاد الآخرين؟ ومع أنّ التاريخ لا يشهد لاجتهاد محمد بن عبدالوهاب فيما ذهب إليه من آراء شاذه، وكان أخوه سليمان أوّل المنكرين لاجتهاده _ فضلاً عن آراءه _ وردّ عليه ادّعاءه متابعه آراء ابن تيميه وابن القيم. وأكّد بأن أخاه لم يفهم كلامهما ومرادهما وأنّهما لا يقصدان ما يقوله ويريده، وذلك فى كتابه الشهير «الصواعق الإلهيه فى الرد على الوهابيه». ولكننا مع ذلك نقول: حتّى لو فرضنا اجتهاده من جهه وصحه فتواه من جهه ثانيه، فإنّ ذلك لا يبرر له تطبيقها على سائر المسلمين بتخريب مقابرهم وتهديم مزاراتهم مادام هؤلاء يعملون باجتهادهم لا بأهوائهم، ولو جاز ذلك للزم منه

الهرج والمرج، فما أكثر ما يراه مذهب فقهي معين من عمل المذاهب الأخرى باطلاً فاسداً، ولو جاز لمقلدى هذا المذهب تطبيق فكرتهم على سائر المسلمين لما قامت للإسلام قائمه ولأصبح المسلمون من شدّة الصراع أثراً بعد عين.

الخلاصة

والخلاصة أنّ البناء على القبور لم يثبت مانع شرعى عنه لا فى الكتاب ولا فى السنّة ولا فى الفقه بمذاهبه المختلفه، ولا فى عمل المسلمين طيله سبعة قرون، وأنّ نصوص أئمة أهل البيت (عليهم السلام) ومذهبهم الفقهي لا يختلف فى ذلك عن سائر المذاهب سوى التمييز بين قبور الأنبياء والأئمة والصالحين عن قبور سائر الناس بارتفاع الكراهه عن البناء على القسم الأول، وربّما استحبابه ودخوله تحت عنوان تعظيم الشعائر، وثبوت الكراهه فى البناء على قبور سائر الناس. واتّضح أن السلفيه قد شدّت عن سائر المسلمين بتحريم ذلك، والحكم بوجوب هدم ما بُنى على القبور، ثمّ إنّ الوهابيه قد بلغت ذروه الشذوذ حينما طبقت هذا الرأى على مزارات ومقابر سائر المسلمين ممّن لا يتبعونها بالتقليد، وشنت من أجل ذلك غارات وغزوات وسلسله من الاعتداءات على مزارات ومقابر سائر المسلمين بحجه تطبيق فتوى السلفيه فيها.

باورقى

[١] مجموعه الرسائل والمسائل: ١/٥٩ _ ٦٠، ط مصر باشراف محمد رشيد رضا.

[٢] زاد المعاد: ٦٦١.

[٣] الكهف: ٢١.

[٤] تفسير الرازى: ١١/١٠٦ _ دار الفكر _ ١٤١٥ _ ١٩٩٥ م.

[٥] فتح القدير: ٣/٢٧٧ _ عالم الكتب.

[٦] الحج: ٣٢.

[٧] مجمع البيان: ١/٤٧٦، ط القاهره، دار التقريب.

[٨] البقره: ١٥٨.

[٩] الحج: ٣٦.]

[١٠] المائده: ٢.

[١١] الميزان: ١٤/٤٠٩.

[١٢] التفسير الكبير: ٤/١٧٧.

[١٣] التفسير الكبير: ١١/١٢٨.

[١٤] الشورى: ٢٣.

[١٥] مسند أحمد: ١/٨٧، ط دار صادر بيروت.

[١٦] مسند أحمد: ١/٩٦، ١٢٩، ١٤٥، ١٥٠.

[١٧] ميزان الاعتدال، الذهبي: ٢/١٦٩ برقم ٣٣٢٢.

[١٨] تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٤/١٥ فى ترجمه سفيان.

[١٩] تهذيب التهذيب، ابن حجر: ١١/٢١٨.

[٢٠] العبد المعتقد.

[٢١] تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٤/١١٥.

[٢٢] المصدر السابق: ٢/١٧٩.

[٢٣] المصدر السابق: ١/١٤٨ برقم ١٠٦.

[٢٤] تهذيب التهذيب: ٤/٣٦٢.

[٢٥] الفقه على المذاهب الأربعة: ١/٥٣٥.

[٢٦] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ١٠/٣٨٠.

[٢٧] صحيح مسلم،

كتاب الجنائز: ٣/٦٢، والسنن للترمذى: ٢/٢٠٨، ط المكتبة السلفية، وصحيح ابن ماجه: ١/٤٧٣، كتاب الجنائز، وسنن النسائي: ٤/٨٧ _ ٨٨، وسنن أبي داود: ٣/٢١٦، باب البناء على القبر، ومسند أحمد: ٣/٢٩٥ و ٣٣٢، ورواه أيضاً مرسلًا عن جابر: ٣٩٩.

[٢٨] انظر: سنن ابن ماجه: ١/٤٧٤، مسند أحمد: ٦/٢٩٩.

[٢٩] وفاء الوفا: ٢/٨٥.

[٣٠] وفاء الوفا: ١٠٠/٢.

[٣١] فى القاموس: المهراس حجر منقور يتوضأ منه (المؤلف).

[٣٢] رسائل الهديه السنّيه: ٢١ ط المنار بمصر.

[٣٣] كشف الإرتياب: ٣٧٨ _ ٣٨٤.

[٣٤] انظر نصّ السؤال والجواب فى كتاب كشف الارتياب للسيد محسن الأمين العاملى: ٣٥٩ _ ٣٦٠.

[٣٥] كشف الارتياب: ٣٨٣.

[٣٦] السيره الحلييه: ٢/٤٠٠. ط مصر.

[٣٧] كشف الإرتياب فى أتباع محمد بن عبدالوهاب: ٣٨٣ _ ٣٩١.

[٣٨] اغاثه اللهفان: ١/١٩٢، ط دار الكتب العلميه.

[٣٩] الصواعق الإلهيه، تحقيق دار الهدايه: ١٤٢.

[٤٠] كشف الارتياب: ٣٦١، نقله عن تطهير الاعتقاد: ١٧ ط المنار.

[٤١] موسوعه المصادر الفقيهيه، جمع على أصغر مرواريد: ٨/٢٠١٦.

[٤٢] موسوعه المصادر الفقيهيه، جمع على أصغر مرواريد: ٦ / ١٨٤٧.

[٤٣] المصدر السابق: ١٧٠٢.

[٤٤] المصدر السابق: ١٦٦٦.

[٤٥] موسوعه المصادر الفقيهيه جمع على أصغر مرواريد: ٧/١٦٥٣.

[٤٦] المصدر السابق: ٦/١٠٥٢.

[٤٧] موسوعه المصادر الفقيهيه، جمع على أصغر مرواريد: ٦/٧٥٩.

[٤٨] موسوعه المصادر الفقيهيه، جمع على أصغر مرواريد: ٦/٧٥٩.

[٤٩] الفقه على المذاهب الأربعة ١/٥٣٥ _ ٥٣٦.

[٥٠] شرح سنن النسائي: ٢٨٦.

[٥١] صحيح مسلم: ٤/٢١٢، كتاب الجنائز بهامش ارشاد الساري.

[٥٢] ارشاد الساري، شرح صحيح البخاري: ٢/٤٦٨.

[٥٣] كشف الإرتياب: ٣٦٨ _ ٣٧٠.

[٥٤] وفاء الوفاء، السمهودي: ٢/٨٤.

[٥٥] شجر مخصوص ولذلك قيل بقية الغرقه.

[٥٦] وفاء الوفاء / السمهودي: ٢/٩٦.

[٥٧] وفاء الوفاء: ٢/٨٥.

[٥٨] المصدر السابق: ٢/١٠٠.

[٥٩] انظر كشف الارتياب: ٣٦٨ _ ٣٧٣.

[٦٠] الوسائل: ٣/١٩٢، أبواب الدفن، باب ٣١ ح ١، وهناك أحد عشر حديثاً آخر بهذا المضمون مرويه عن

الإمام الصادق والإمام الكاظم والإمام على (عليهم السلام).

[٦١] المصدر السابق: ٢١٠، أبواب الدفن باب ٤٤ ح ١ وفي الباب عدّه أحاديث أخرى بهذا المضمون.

[٦٢] المصدر السابق: ٢٠٩، أبواب الدفن باب ٤٣ ح ٢.

[٦٣] كشف الارتباب: ٢١١، أبواب الدفن باب ٤٤ ح ٦.

[٦٤] مرآة العقول: ٢٢/٤٤٠ _ ٤٤١، ط طهران.

[٦٥] الأم: ١/٢٧٣، ومختصر المزني: ٣٧، والمجموع: ٥/٢٩٧، والمغني لابن قدامة: ٢/٣٨٠ _ ٣٨١، وكفاية الأخيار: ١/١٠٤.

[٦٦] المجموع: ٥/٢٩٧.

[٦٧] الهداية: ١/٩٤، والمبسوط: ٢/٦٢، واللباب: ١٣٥، وشرح فتح القدير: ١/٤٧٢، والمجموع: ٥/٢٩٧، والمغني لابن قدامة: ٢/٣٨٠.

[٦٨] الأم: ١/٢٧٣، ومختصر المزني: ٣٧.

[٦٩] أبو الهياج، حيان بن حصين الأسدي الكوفي، روى عن أمير المؤمنين (عليه السلام) وعمّـار، وكان كاتباً له، وروى عنه جرير ومنصور ابناه وأبو وائل والشعبي، وثقه ابن حبان والعجلي، قاله ابن حجر في تهذيب التهذيب: ٣/٦٧.

[٧٠] سنن الترمذي: ٣/٣٣٦، الحديث ١٠٤٩، وصحيح مسلم: ٢/٦٦٦، الحديث ٩٦٩، وسنن النسائي: ٤/٨٨ باختلاف يسير في الألفاظ، والخلاف: ١/٧٠٦ _ ٧٠٧.

[٧١] سنن البيهقي: ٣/٤١٠.

[٧٢] الكافي: ٣/٢٠٢، ح ٤، التهذيب: ١/٤٦٠ ح ١٥٠٠.

[٧٣] الكافي: ٣/٢٠١ ح ١، التهذيب: ١/٤٦٠ ح ١٤٩٩.

[٧٤] فتح العزيز: ٥/٢٢٤، سنن البيهقي: ٣/٤١٠ _ ٤١١.

[٧٥] صحيح مسلم: ٢/٦٦٦، ح ٩٦٩، سنن أبي داود: ٣/٢١٥ ح ٣٢١٨، سنن البيهقي: ٤/٣، سنن الترمذي: ٣/٣٦٦ ح ١٠٤٩.

[٧٦] الكافي: ٣/١٩٥ ح ٣، التهذيب: ١/٣١٥ ح ٩١٦، ٤٥٨ / ١٤٩٤، وفيهما: ويلزق القبر بالأرض.

[٧٧] الكافي: ٣/١٩٥ ح ٣، التهذيب: ١/٤٥٨ ح ١٤٩٤.

[٧٨] مفتاح الكرامه: ٢/٨٥٦.

[٧٩] وسائل الشيعة: الباب ٤٤ من أبواب الدفن ح ١.

[٨٠] المصدر السابق: ح ٤.

[٨١] المصدر السابق، ح ٥.

[٨٢] الوسائل، الباب ٤٤، من أبواب الدفن، ح ٦.

[٨٣] المصدر السابق، الباب ٤٣، ح ٢.

[٨٤] المصدر السابق، الباب ٣٦ ح ٣.

[٨٥] وسائل الشيعة: الباب ٣٧

[٨٦] الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب الدفن.

[٨٧] الوسائل، الباب ٢٦، كتاب المزار، ح ١، لكن رواه عن أبي عامر الكناني.

[٨٨] جواهر الكلام: ٤/٣٣٤ _ ٣٤١.

[٨٩] راجع كشف الارتياح: ١٣ _ ١٤.

[٩٠] كشف الارتياح: ٢١ _ ٢٣.

[٩١] كشف الارتياح: ٣٤ _ ٣٥.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان

الغمامة

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

